

بسمه عبد العزيز

ما وراء التعذيب

الجوانب النفسية والسياسية

تقديم
اد. أحمد عكاشة



الكامن خلف سلوك التعذيب
(دراسة تحليلية)

معالجة مستفيضة للفصل الرابع من رسالة ماجستير
الأمراض النفسية والعصبية
التبعات النفسية للتعذيب
تخصيصا اضطراب ما بعد الصدمة

بسمه عبد العزيز

دار ميريت للنشر بالتعاون مع مركز النديم للعلاج
والتأهيل النفسي لضحايا العنف

مقدمة

تقديم أ.د. أحمد عكاشة

خلفية تاريخية

النظام والمنهجية

بعض التعريفات الضرورية

المنطق وراء التعذيب

التعذيب ما بين الولاء للمنهج والولاء للقوة

المضطلعون بالتعذيب

التعذيب المجرد من الذنب

لغة التعذيب الخاصة

الموقع الطبقي للضحية

نحن و هم

صورة القائم بالتعذيب

الاختيار والتدريب

هل يمكن تحويل شخص إلى "قائم بالتعذيب"؟

أهداف التعذيب

التقنية

الرابطة الرضية

ثنائية المقاومة – الإحباط

الخوف

الجمهور غير المشارك في الحدث

خاتمة

مقدمة الأستاذ الدكتور أحمد عكاشة

يسعدني كثيرا أن أكتب التقديم لهذا الكتيب، الذي يمثل معالجة موسعة لأحد فصول رسالة الماجستير التي أعدتها تلميذتي الدكتورة بسمه عبد العزيز توطئة للحصول على درجة الماجستير في الأمراض النفسية والعصبية والتي حصلت عليها بدرجة امتياز.. كما يسعدني أن أرى في هذا العمل تطبيقا علميا لمعارف الصحة النفسية والطب النفسي خارج حدود العيادة الإكلينيكية في محاولة لتفسير بعض الظواهر، ليس من منطلق الدفاع عنها وإنما استنادا إلى قناعتنا كمهنيين أن فهم أي ظاهرة هو الخطوة الأولى نحو دعمها لو كانت ظاهرة مرغوبا فيها، أو لمقاومتها لو كانت ظاهرة مكروهة وبغيضة مثلما هو الحال بالنسبة للظاهرة التي يتناولها هذا الكتيب، ألا وهي ظاهرة التعذيب.

فالتعذيب لا يقتصر على كونه جريمة ضد الإنسانية وإنما هو تجسيد لما يمكن أن تنحدر إليه ممارسات بعض البشر ضد البشر الآخرين.. كما أن أضراره لا تقتصر على ما يتسبب فيه من ألم رهيب للضحايا الذين يتعرضون له وإنما لما يبثه في الضحية والمجتمع المحيط بها من حالة نفسية نصفها بلغة الطب النفسي بأنها حالة من "اليأس المكتسب" وفقدان الثقة في الجار والمعارف والأصدقاء بل وأحيانا الأسرة ذاتها التي لم تتمكن من حماية الضحية مما تعرضت له من أهوال. إلى جانب تلك المرضية النفسية التي تصيب ضحية التعذيب والمحيطين بها هناك أيضا التركيبة النفسية التي تسمح لمن يمارسون التعذيب بالتكامل بضحية لا حول لها ولا قوة بحكم كونها محل احتجاز أو معسوبة العينين أو مكبلة اليدين، أي في حالة من عدم القدرة على الدفاع عن النفس، وهو ما يعتبر في كافة الأحوال الأخرى مواجهة غير متكافئة، بل يمكننا القول بأنها مواجهة جبانة من قبل المسيطر فيها. ورغم صعوبة التكهن بما يدور في ذهنية الجلادين حين يمارسون التعذيب، حيث أنهم نادرا ما يتقدمون بالشكوى من كونهم يمارسون التعذيب، إلا أن هذا الكتيب يحاول أن يلقي الضوء على الآليات النفسية التي يستخدمها القائمون على التعذيب من أجل تبرير أفعالهم أو تحصين أنفسهم من الشعور

بالذنب وبفداحة ما ارتكبه من جرم، وهي آليات تستند إلى حد كبير على الخلفية السياسية والنظام السياسي الذي يدعم هؤلاء ويقدم لهم الحماية والتغطية على ممارساتهم. كذلك يتعامل الكتيب مع التعذيب على اعتبار أنه ظاهرة تمس الجنس البشري كله، لم يقتصر فيها على بلد دون الآخر فداءً بذلك لبعكس حقيقة مؤلمة وهي أن التعذيب ليس اختراعاً بشرياً فحسب، وإنما هو أيضاً ظاهرة عالمية، بل أنه قد يكون من المفارقات أن تأتي العولمة التي وعدتنا بتحويل العالم إلى قرية صغيرة يملكها البشر جميعاً بعولمة التعذيب والمعتقلات حيث لم يعد من النادر أن نجد المواطنين ينقلون من بلاد إلى بلاد أخرى بهدف تعذيبهم في ظل مراقبة شعبية أقل أو بحثاً عن حماية قانونية أعلى.

ونظراً لما يترتب على ظاهرة التعذيب من تبعات نفسية واجتماعية شديدة الوطأة فقد قررت الجمعية العالمية للطب النفسي وهي المنظمة غير الحكومية المهنية ولعالمية التي تضم التجمعات والجمعيات النفسية من كافة أنحاء العالم، قررت أن تضم بين أقسامها العلمية قسماً يتناول التبعات النفسية للتعذيب والملاحقة، وما كان لقسم مثل هذا أن يحصل على موافقة الجمعية العامة لو لم يفظن أطباء نفس العالم إلى أن التعذيب وانتشار ممارسته أصبح يمثل عنصراً مهدداً لسلامة البشر وصحتهم النفسية في كل مكان في العالم.. جاء هذا القسم ليضم أطباء النفس العاملين في مجال مناهضة التعذيب والباحثين في أسبابه والآثار المترتبة عليه ليعقدوا الاجتماعات يعرضون فيها نتائج أبحاثهم ويرفعون صوتاً مهنياً ضد التعذيب ومن يمارسوه ومن يتستررون عليه، في محاولة لتضميد الجروح التي، وإن شفيت آثارها الحادة، إلا أنها تستمر في ملازمة الإنسان كالندبة العنيدة لتذكره ومن حوله بما تعرض له من انتهاك.

ولم يقتصر دور الجمعية العالمية للطب النفسي على تأسيس هذا القسم بل أن لجنة الأخلاقيات التابعة للجمعية، والتي شرفت برئاستها لمدة تسعة سنوات، قامت في عام 1996 بإصدار إعلان مدريد الذي يعتبر ميثاق شرف لممارسة المهنة لكل أطباء العالم والذي ينص بشكل صريح وواضح على تجريم مشاركة الأطباء بأي طريقة من الطرق في عملية التعذيب، بل وتدعو الأطباء إلى

الاحتجاج على ممارسة هذا الدور حتى ولو عرضهم ذلك لملاحقة الدول التي يعملون في إطارها.

لقد ولت الأيام التي كان جل اهتمام الأطباء النفسيين هو ما يدور في داخل العيادة النفسية كما ولت الأيام التي اقتصر فيها تخصصهم على معالجة المرضى.. فقد اتسعت تخصصات المهنة عبر السنوات لتتجاوز علاج المرض إلى الوقاية منه.. ومع معرفتنا المتزايدة بما يترتب على بعض الممارسات من آثار وتبعات تهدد السلامة والصحة الجسدية والنفسية، والتي يأتي التعذيب على رأسها، أصبح هذا الأمر في مركز اهتمام المتخصصين، ليلقوا الضوء على ما يتسبب فيه من تبعات لا تليق بمكانة الجنس البشري فيكون مدخلهم الصحي داعماً ومؤيداً ومؤكداً للمدخلين الحقوقي والقانوني.

وانشاء عقد الكونجرس العالمي الثالث عشر للجمعية العالمية للطب النفسي في سبتمبر 2005 بالقاهرة، أصدرت الجمعية العمومية للجمعية العالمية للطب النفسي إعلان القاهرة "عنف الجماهير والصحة النفسية" حيث تنشير فيه الجمعية باعتبارها أكبر جمعيات الطب النفسي على الإطلاق، والتي تتألف من 129 جمعية تمثل 114 دولة، وتحدث باسم 175 ألف طبيب نفسي، للنقاط التالية:

وعيا من الجمعية بأن العنف هو مشكلة كبرى للصحة العامة، مع تداعياته الخطيرة للصحة النفسية،

وانشغالا بحقيقة أن العنف الجماعي مثل الحرب، الإرهاب، العنف داخل المدن، والانتهاكات المشابهة يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية متعددة وأيضاً يحدث مشكلات نفسية للناجين،

وفهماً لحقيقة أن العنف لا يساعد على حل المشاكل بل على العكس يولد العنف ويجلب معه الفقر والجوع والمرض والخوف،

وتأكيداً على أن التداعيات النفسية والاجتماعية للعنف –إذا لم يتم تداركها بفاعلية – ستؤدي إلى تأثيرات سلبية على

الأجيال القادمة وإلى تدمير الروابط الاجتماعية التي تجعل
البشر يعيشون معاً في وفاق،

وإقتناعاً بإمكانية مساهمة الطب النفسي والعلوم السلوكية
في فهم جذور العنف البيولوجية والنفسية والاجتماعية وفي
تقديم صيغ للتدخلات التي من الممكن أن تمنع العنف أو
على الأقل تخفف من توابعه،

ومع الوعي بأن العنف والإرهاب – في حد ذاته – ليس
مرضاً نفسياً ولكنه ظاهرة غالباً ما ترتبط بالقهر مع غياب
حرية التعبير وفرص الإصلاح، وباستدعاء النشاط السابق
للجمعية العالمية للطب النفسي في التخفيف من توابع النكبات
والوقاية من الاضطرابات النفسية،

فإن الجمعية العمومية تحث المعنيين على اتخاذ الخطوات
الاساسية لتطبيق إعلان القاهرة، وإذا فحصنا المعنى الداخلى لهذا
الإعلان نجد تراكباً واضحاً وتوافقاً ضمنى مع عمل الدكتورة
بسمة عبد العزيز الذي جاء في هذا الكتيب.

وفي ضوء ما سبق فإنني أشكر الدكتورة بسمة عبد العزيز على
هذا الجهد، وأوصي بقراءة الكتيب، فهو يضع ظاهرة التعذيب
تحت المجهر ويجعلنا جميعاً مسئولين عن مقاومة هذه الممارسة
اللاإنسانية.

إ.د. أحمد عكاشه

أستاذ الطب النفسي، كلية الطب جامعة عين شمس
مدير مركز التدريب والبحوث التابع لمنظمة الصحة العالمية في
منطقة شرق المتوسط

رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي
الرئيس الأسبق للجمعية العالمية للطب النفسي

مقدمة

حينما بدأت في البحث عن المادة العلمية اللازمة لرسالة الماجيستير الخاصة بي، والتي ناقشت فيها التبعات النفسية لفعول التعذيب، لم أجد وفرة من الدراسات والأبحاث المتطرفة لهذا الموضوع، وكان هذا النقص واضحا خاصة فيما يتعلق بالدراسات المصرية، برغم انتشار التعذيب لدينا. وكعادة الرسائل العلمية والطبية على وجه التحديد فإن كل كلمة لا بد وأن تجد لها مرجعا، وهكذا وجدت صعوبة كبيرة في الإعداد، واعتمدت على مراجع أغلبها أجنبي.

وحيث بدأت في ترجمة الفصل الرابع للغة العربية بتوصية من الأستاذ الدكتور أحمد عكاشة بعد قبول الرسالة، وجدت المجال سانحا أمامي للتوسع في مناقشة هذا الفصل ولإعادة كتابته بمعالجة جديدة وإضافة الانطباعات والتحليلات النفسية المتصلة بالواقع السياسي الذي نعيشه، وكذلك لإضافة بعض الخبرات الخاصة من واقع عملي مع عدد من ضحايا التعذيب. وقد حاولت أن أضع المصطلحات العلمية المتخصصة في صورة مبسطة لا تدعو للملل، وأن أفسرها كلما أمكن بعرض أمثله من الواقع. حاولت أيضا أن أرصد المشهد من أكثر من زاوية، وأن أرى جميع الأوجه دون تحيز، وألا أنجرف لتحليلات تتسم بالأحادية، وبهذه المحاولات، أرجو أن أكون قد قدمت عملا يحمل قيمة ما.

أود أخيرا أن أوجه الشكر والتقدير لجميع أفراد أسرة مركز النديم الذي أنتمي إليه والذي أمدني بالمادة العلمية وبالخبرة العملية وفوق هذا وذلك بالمساندة والتشجيع، وأخص بالشكر الأستاذة الدكتورة عائدة سيف الدولة، والدكتورة سوزان فياض، وهما صديقتان قريبتان، لما بذلتا من مجهود في مراجعة هذا العمل كي يخرج في أفضل صورة.

بسمه

التعذيب والسلوك البشري

مقدمة

تتشابه الكائنات الحية على اختلافها، في جزء من السلوكيات الأولية أو الغريزية، كالبحث عن الطعام والشراب، وهي سلوكيات غير مكتسبة، أي أنها توجد وتمارس دون الحاجة للتعلم، ويشارك في وجودها الإنسان والحيوان، وجميع الكائنات الأخرى على حد سواء. وقد توجد أيضا درجات متفاوتة من التشابه، لدى الكائنات الحية، في جزء من السلوكيات العنيفة، كالعراك دفاعا عن النفس، عن الصغار، أو عن الأرض والبيت. لكن فعل التعذيب، وهو أحد أعنف السلوكيات وأقساها عدوانا، يعد فعل ذو طبيعة خاصة، تقتصر ممارسته على أعلى الكائنات شأنًا وأعظمها قدرات..، فعل يتفرد به البشر تماما بحيث لا يمكن رصده لدى أي من الكائنات الأخرى...، لا بين أبناء الفصيل الواحد من الحيوانات، ولا بين الفصائل المختلفة وبعضها البعض.

هذا السلوك البشري الخالص (التعذيب)، الذي لا يوجد ما يماثله من قريب أو بعيد لدى أي من الدواب، والذي يمارس على نطاق واسع منظم، ويخلف آثارا لا يمكن في الأغلب محوها، يدعو للتوقف أمامه، للتأمل فيه برهبة ودهشة، وللتساؤل: " لماذا وكيف يفعل شخص ما هكذا؟".

إذ ما تأملنا عملية التعذيب، فإننا سنتبين ملامح منظومة كاملة من العنف والقهر التنازلي (إذا جاز التعبير)، وليس مجرد سلوك شاذ يطفو على السطح بين الحين والآخر، ولا تقتصر عملية التعذيب على فاعل مباشر ومفعول به، بل هي تتألف من عدة عناصر تتخطى مستوى الفرد إلى مستوى أكثر شمولاً واتساعاً: فهناك الفعل في حد ذاته، وسلوك مرتكب الفعل وهو القائم بالتعذيب، وهناك دوافع من يصدر له الأمر بالتنفيذ، وهناك أيضاً النظام الذي يلجأ إلى هذا الفعل وطبيعته، وأهدافه، سواء المستنرة أو المعلنة، وكيفية حفاظه على استمرار تلك المنظومة، كما أن هناك ما يخص الضحية، وعلاقتها بالقائم بالتعذيب، وأخيراً ذلك الدور الذي تلعبه الجموع الحاضرة وطرق تفاعلها مع الحدث. وسيتم تناول عناصر هذه المنظومة تباعاً في محاولة لبحث الأبعاد النفسية والاجتماعية والسياسية لعملية التعذيب.

خلفية تاريخية

في العصور الأولى كان التعذيب يستخدم في سياق التقاضي، حيث كانت المجموعات التي تتعرض له، تتألف في الأغلب من أناس مهمشين، لا يملكون أية حقوق على الإطلاق مثل، العبيد، الطبقات الدنيا، والشرائح الفقيرة من المجتمع (42)، ولا يبدو أنه كان أمراً مستهجناً أو مثيراً للاستياء من قبل الناس في ذلك الوقت، بل كان إجراء عادياً مسلماً به، مثل العقوبات المدنية في المجتمعات الحالية.

كان فعل التعذيب إذ ذاك، يمارس كعقاب، حيث لا بد للمخطئ من أن ينال جزاء صارما على ما اقترف، بغض النظر عن طبيعة الخطأ، وعن كون الحكم عليه أمر نسبي.

وقد استمر التعذيب حتى بحلول عصر التنوير في أوروبا، وإن اختلف الهدف منه قليلا، بحيث صار محاولة من السلطة، ليس فقط للعقاب، بل لاستنابة المخطئ، ولإرجاعه عنوة للطريق القويم (2). كان التعذيب يستخدم كذلك، كأداة من أدوات التطهير، وكأنما ليكفر به المرء عن آثامه، وليتخلص من الذنوب التي علقت به، حتى وإن كان هذا التكفير رغما عن إرادته ودون أي اعتقاد منه بأنه قد ارتكب ما يشين أو ما يدعو للتطهر. ومن هذا المنطلق كان الناس يحتقون بعملية التعذيب، كما كان التنفيذ يتم علانية، ليس فقط لإقراره كعقاب، بل وأيضا لصبغه بالشرعية، وكذلك لترويع هؤلاء الذين ربما يفكرون في ارتكاب ما لا يرضى عنه سادة المجتمع الذين يفرضون نوعا من الوصاية عليه.

وسواء كان استخدام التعذيب وسيلة للعقاب أو للاستنابة أو للتطهير، فإنه ظل يعكس مفاهيم ترتبط بالرغبة في السيطرة على جسد الآخر وامتلاكه، كمدخل للسيطرة على أفكاره، وتصرفاته، ومعتقداته الخاصة.

وعلى كل فقد انتشر التعذيب بمرور الوقت، وعلى عكس ما يتوقع المرء، لم تتراجع ممارسته كما هو مفترض جنبا إلى جنب مع تطور الفكر الإنساني وصعود مفاهيم حقوق الإنسان، وإعلاء قيم الحرية واستقلالية الجسد وحرمته، بل تعددت الأغراض التي

من أجلها يستخدم التعذيب، وتتوعد تنوعا هائلا، حتى أصبحت ذرائعة تتشكل من أحداث يومية تافهة، ثم صار فعلا اعتياديا، يمارس في بعض الأحوال لذاته، وليس لهدف محدد (43).

النظام والمنهجية

تنتهج أغلب الأنظمة الاستبدادية التعذيب، كجزء لا ينفصل من سياساتها الداخلية، وفي حين يرى الكثير من المفكرين أن تسليط الضوء على أساليب تلك الأنظمة وتوجهاتها، لهو أجدى وأهم من تسليطه على القائم بالتعذيب كفرد، فإن البعض الآخر (15)، يرى أن الدراسة التحليلية لطرق انتقاء وتدريب الأفراد الذين يضطلعون بالتعذيب، بالإضافة للمسؤولين المباشرين عنهم هي الأكثر أهمية.

وربما يكون مفيدا أن نتعرف أولا على الخلفية النفسية والسلوكية للأنظمة التي تمارس التعذيب بشكل منهجي متعمد، وأن نستعرض -بقدر الإمكان- طبيعتها، وما تمثل من مبادئ، ومن يتمثل فيها من الشرائح الاجتماعية المختلفة، سواء كانت متجانسة أو متباينة، والدوافع المحركة لكل منها، ودلالاتها وما يمكن أن تشير إليه، فلم يعد التعذيب قاصرا على فئات بعينها، ولا على من يرتكب أفعالا محددة، كما لم يعد صورة متقدمة (39) ومتخافتة من صور العقاب التي تنتمي للقرون الوسطى، بل على العكس، صار التعذيب فعلا منظما خاضعا للتخطيط والتطوير، ولاستحداث أساليب أكثر تأثيرا كلما لزم الأمر.

إن التعذيب المنظم، الذي تتشابه أساليبه، في مقرات الاحتجاز المختلفة، وتتوفر أدواته من قسم شرطة لآخر، ومن محافظة لأخرى تبعد عنها مئات الكيلومترات، لا يمكن عمليا ممارسته سوى بمعرفة ودعم السلطات أو الحكومات المسؤولة، ولا يمكن تنفيذه سوى في حماية النظام وكجزء من سياساته، ليس فقط للصعوبات العملية التي يمكن مواجهتها على أرض الواقع دون هذه الضمانات، كالحاجة لإيجاد أماكن الاحتجاز السرية، وأدوات التعذيب الخاصة، بل أيضا لتقنين وسبغ الحصانة على القائمين به، ولإبقائهم بعيدا عن المحاسبة، وأحيان كثيرة لابتزازهم ضمانا لاستمرار المنظومة القهرية، وهو الأمر الذي ستتم مناقشته لاحقا.

بعض التعريفات الضرورية

تعتبر بعض المصطلحات هنا، ذات أهمية خاصة، وتحديدًا فيما يتعلق بالتقسيمات أو التعبيرات المستخدمة لوصف أجزاء من هيكل الدولة، تملك مميزات أو صلاحيات قيادية ما. فيما يلي قليل من المصطلحات التي ورد ذكرها من قبل، وبعض ما سيرد ذكره، معرفة تعريفًا بسيطًا.

1- الأنظمة والحكومات

يعرف مصطلح "الحكومة" على أنه: "وحدة عامة عاملة داخل النظام تملك؛ [1-مسؤوليات محددة للحفاظ على النظام

الذي هي بالضرورة جزء منه، 2- احتكار عملي لاستخدام

القوة القسرية". (47)

كما يعرف النظام على أنه: "مجموعة من الأفكار التراتبية والمتواصلة التي تشكل إطارا سياسيا عاما".

وهكذا فإننا حين نتحدث عن الأنظمة حيناً، وعن الحكومات في حين آخر، فإن الأمر لا يختلف من ناحية المسؤولية السياسية، إذ تمثل الحكومة جزءاً من النظام أي (جزء من كل)، وبالتالي، فإن الحديث عن الحكومات يحيلنا تلقائياً إلى الأنظمة التي تأتي بها وتحتضنها.

وفي علاقتهما بالتعذيب، فإن اتهام الحكومات هو اتهام للأنظمة عامة، ولأسلوبها في الإدارة، وللدعم والحماية اللذان تقدمهما لرجالها المنخرطين فيه، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. وعلى هذا فإنه يمكن النظر إلى التعذيب على الصعيد السياسي كوسيلة للسيطرة والهيمنة المطلقة، فحين تهدف مجموعة ما لاكتساب القوة والنفوذ، أو للاحتفاظ بما اكتسبته منهما، يصبح التعذيب وسيلة فعالة وطريقاً ممهداً، تم اختباره مراراً، للتعامل مع "العدو"، سواء كان هذا "العدو" حقيقياً أو مصطنعاً، إما بالحصول على المعلومات التي تجعل بسط السيطرة عليه (بصفته) ممكناً، أو بإخضاع العدو ذاته (بشخصه) مباشرة (42).

2- القوة والنفوذ

يرمز مصطلح (القوة) أو بالمعنى الشائع؛ (النفوذ) إلى: "القدرة التي يمكن من خلالها إجبار الآخرين على الطاعة".

بينما يرمز مصطلح (السلطة) إلى: "الحق المشروع في القيادة والتوجيه، والحق المشروع في فرض الطاعة على الآخرين". (30)

و إذن فالفارق ما بين "القوة" و"النفوذ" من ناحية، و"السلطة" من ناحية أخرى، هو وجود الشرعية من عدمه، تلك الشرعية المستمدة من وجود أهداف عامة مشتركة بين النظام الحاكم و المحكومين، ومن الاتفاق الشعبي على أن البناء الهيكلي الموجود هو الأنسب لتحقيق هذه الأهداف، تلك الشرعية هي التي تستوف العناصر اللازمة كي تصبح هناك "سلطة" أو بمعنى آخر، قوة شرعية مقننة (9).

و ربما يكون استخدام مصطلح "القوة" بدلا من "السلطة" من قبل أغلب الدارسين، إزاء وصف ما يهدف ممارسوا التعذيب للاحتفاظ به، استخداما بليغا، إذ يدل على غياب الأهداف المشتركة ما بين الشعب والنظام الحاكم، وهو ما يعني بالتبعية غيابا لشرعية السلطة، وبمعنى آخر، فإن الحق في قيادة الآخرين هنا، هو حق غائب.

و كما ترى إحدى مؤسسات المجلس العالمي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (IRCT)، فإنه في أكثر من ثلث بلدان العالم، تبقى الحكومات في مواقعها بالقوة، وباستخدام التعذيب كأحد أهم أدوات القمع. (16)

وعلى العكس من بعض الرؤى التي تعتبر التعذيب فعلا قاصرا على الأنظمة الشمولية أو الاستبدادية دون غيرها، فإن منصف المرزوقي يرى في بحثه (سلامة النفس والجسد) أن التعذيب ظاهرة قديمة ومستمرة، ويعتبر أن انتشاره الواسع هو جزء لا يتجزأ من عملية الحكم التي توجد طالما وجدت الدولة، أو ما يشبهها هيكلها، وبغض النظر عن طبيعة وسياسة الحكم فيها، سواء كانت استبدادية أو لم تكن. (31)

وبعيدا عن وجهات النظر المختلفة حول طبيعة الأنظمة التي تمارس التعذيب، واما إذا كان ظاهرة ملازمة للحكم بطبيعته، سواء كان حكما شموليا أو ديمقراطيا، فإن الطرق المستخدمة لتبرير التعذيب، وصبغه بالمشروعية، وجعله مقبولا من عامة الناس، تكاد تتطابق لدى أغلب الأنظمة، حيث يبرز دائما وبشكل ثابت، مبدأ حماية "مصالح" الوطن العليا، والحفاظ على "أمن" الدولة و"الاستقرار"، وهو المبدأ الذي تراق في سبيله جميع الحريات، ولا يحظى بمعارضة شعبية واسعة، حيث أن تغليب مصلحة الوطن على حقوق الفرد، هو مسلك يتم النظر له بشيء من القبول والإقرار، بل وربما ببعض التضامن الذي يتسم بالسطحية العاطفية.

وحين يقرر نظام ما استخدام التعذيب لقمع بعض من معارضيهِ، أو لقمع أقلية دينية أو عرقية، فإنه يتبع نموذجا تقليديا، سالف

الإعداد، يسير فيه على بعض الخطوات المحددة، التي لا تتغير كثيرا بتغير نوع المعارضة وتوجهاتها.

خطوة أولى تبدأ الحكومة التي تمثل النظام ذو الطبيعة القمعية باتهام مجموعة من الأفراد داخل المجتمع بكونهم أعداء للوطن، وبأنهم يشكلون تهديدا حقيقيا لأمنه وسلامته، وللقانون الذي يجب الحفاظ عليه (23)، ويتم الإعلان عن أن هذا التهديد ينبغي القضاء عليه تحت أي ظرف و بأي ثمن..، يصبح هنا وعند هذه المرحلة كلا من الاعتقال والتعذيب أمرين تلقائيين محسومين ولا يقبلان الجدل.

هذه المجموعة من الأفراد، التي تتهم بالعمل ضد مصالح الوطن، هي في الأغلب تلك المجموعة التي تمثل معارضة حقيقية وذات قاعدة شعبية، ضد النظام القائم، وهي في الأغلب أيضا، المجموعة التي يشكل وجودها خطرا على بقاءه في سدة الحكم.

هكذا، تقوم الأنظمة الاستبدادية بعملية توحيد مع الوطن، وتعتبر أن معارضتها هي معارضة له، وأن مناهضتها والعمل على إسقاطها هو إسقاط وتدمير للوطن، وتصبح مصلحة الوطن هي مصلحة النظام القائم، بغض النظر عن كونه فاسد، غير شرعي، أو مستبد. ويكتسب التعذيب مشروعية ظرفية لارتباطه بمحاربة الخطر المائل، بل وقد يصبح محبذا، حين يتم تصوير الأمر على أنه معركة مصيرية مابين الوطن وأعداءه. وربما يكون هذا "التهديد" الذي يجند النظام أبواقه للإعلان عنه وتسويقه، حقيقيا أو متخيلا (افتراضيا)، لكنه في أغلب الأحيان تهديد مصطنع،

يكشف احتياج الأنظمة الاستبدادية الدائم لوجود أزمات وهمية تكفل لها الاستمرار في سياسيات القمع وكبت الحريات.

الخطوة الثانية هي خلق مؤسسة تختص بحماية أمن الوطن المهمد (أمن الدولة) على سبيل المثال. قد تتكون هذه المؤسسة من أفراد أمن سربيين، أو من مجموعات عسكرية مسلحة (كتائب غير مدنية)، إلى جانب نواة غير تقليدية، مؤلفة من العناصر المختصة بتنفيذ عمليات التعذيب، وهي عناصر تخضع لتدريبات مهارية محددة، تماما كما يخوض هؤلاء الذين يمتنون أعمالا نادرة، تدريبات دقيقة وغير عادية.

يأتي بعد هذا، وفي **الخطوة الثالثة** دور المجموعة المستهدفة، حيث يتم التعامل مع أعضائها، باعتبار أن مآربهم الرئيسية تتلخص في تحطيم الانجازات التي يقوم بها النظام الحاكم، و بالتالي تشويه صورة الوطن وسمعته (لاحظ الربط المتواصل ما بين النظام والوطن).

من هنا، وباعتبارهم من المارقين، المعادين للوطن، الذين يعملون على إعاقة تقدمه، والذين لا يرغب في تواجدهم أحد، فإنهم يوضعون في مرتبة أدنى من الآخرين الموالين للنظام، ويتم توصيفهم على هذا الأساس خارج نطاق المواطنة، وربما يتم نعتهم بالإرهابيين أو العملاء، وبأنهم خوارج على المجتمع ككل (الشيوعيون كفرة، الإسلاميون إرهابيون، الليبراليون عملاء)...

هكذا يصبح القضاء عليهم واجبا وطنيا، وتبدأ سلسلة من الانتهاكات تشمل على سبيل المثال لا الحصر؛ الاضطهاد،

والتعذيب، بل وأحيانا القتل، ولا يعتبر التعذيب هنا ممكنا فقط، بل هو ضروري للوصول إلى الهدف.

ويمكن تلخيص الخطوات السابقة كما يلي (22):

1. إضفاء المشروعية على الغرض من التعذيب، كحماية الوطن من الأعداء.
2. تصنيف المضطلمين بالتعذيب، ورؤساؤهم، كقوة شرعية، موجهة لفرض تلك الحماية.
3. اختيار الضحايا الذين سيتم اضطهادهم.

التعذيب ما بين الولاء للمنهج والولاء للقوة

يبدو أن الإيمان المطلق بمنهجية سياسية أو بفكرة ما، والولاء لها ولاء تاما، قد يعجز المرء في بعض الأحيان عن المراجعة والتفكير، ويجعل من اليسير لديه، التغاضي عن أمور كثيرة مؤرقة، ويهون من شأن التنازل عن المبادئ، والأخلاقيات السابقة، التي كانت تشكل لبنة أساسية لديه في يوم ما. وقد تحل المنهجية السياسية والمبادئ الخاصة بها، محل مكونات شخصية الفرد، بل ويتم على أساس تلك المبادئ تحديد " العدو"، وهو الشخص أو الكيان الذي يصور على أنه يمثل تهديدا لتلك المنهجية ولمثالياتها العليا.

وبعبارة أخرى، قد يصبح انتماء الفرد لجماعة ما تدين بالولاء الكامل لمنهجية محددة، جسرا لعبور محاذير كثيرة في طريق

الوصول للهدف (42) . ذلك الهدف الذي يعتبر الأسمى والأرفع شأنًا، غالبا ما يكون هو تطبيق تلك المنهجية، واستيفاء أركانها، دون التقييد بالآثار المخلفة، أو حتى بسقوط الضحايا .
هكذا، قد يفقد الفرد تدريجيا، أية قيود أخلاقية على الوسائل المستخدمة، كالتعذيب والاعتقال والقتل الجماعي.
و يتم استبدال حقوق الفرد في بعض المنهجيات، بحقوق أو مصالح الدولة والشعب (33)، وهو ما يفتح باب واسعا لانتهاكات حقوق الإنسان، كما حدث أوائل القرن العشرين من النظام الفاشي في إيطاليا، وما حدث في الدولة الستالينية، وما يحدث الآن في معظم بلدان العالم الثالث، حيث تتواجد الأنظمة التي تجمع كلا من النفوذ والقوة التنفيذية المفتقدة للشرعية، جنبا إلى جنب مع هشاشة البناء، والفجوات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، تلك الفجوات التي تنتعس يوما بعد يوم، ما بين هؤلاء الذين يقودون ويحكمون، وأولئك الذين يرزحون تحت وطأة الحكم، ويشكلون الأغلبية العظمى.

وينشأ عن هذا الوضع، أزمات حادة في العلاقة ما بين القوة والنفوذ السياسي على صعيد، والمشاركة والدعم الشعبي على صعيد آخر. (9)

وقد جرت في الفترة الأخيرة، التي سبقت تعديل الدستور المصري، مناقشات متتالية تعلي من فكرة الحفاظ على مصالح واستقرار النظام القائم (المتوحد مع الوطن عنوة)، عن طريق الانتقال من الحريات والحقوق الدستورية المكفولة للفرد، وقد جرى ترويج هذه المعادلة بشكل عبثي أدى في نهاية الأمر،

للانتقاص من قيمة الدستور ذاته، وتضمينه نصوصا غير مسبوقة، تكفل ممارسة القمع دون مواخذه أو محاسبة، إذ يصبح انتهاك الحريات مقننا ومنصوصا عليه.

ربما تكون محاولة تبرير استخدام التعذيب من قبل النظام، عملية عسيرة ومعقدة، لكن صك المبررات، وصياغتها بمهارة، يجعل الأمر مقنعا للعامة من الناس، بل ومقبولا بدرجة كبيرة، وبالتالي يكتسب الشرعية المطلوبة.

هذه الشرعية بعينها هي ما يدرك القائمون بالتعذيب وأنظمتهم، مدى الاحتياج إليها، كما يدركون أيضا مدى الاحتياج لتقنين انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب لصالح استمراريتهم، وهو ما تكرر له جهودا كبيرة طيلة الوقت.

وتعتبر إعادة تشكيل المفردات والمفاهيم، بل وبناء أخرى جديدة، وإحلالها في عقول ووجدان الأفراد، بالإضافة لتكثيف القوانين والقواعد لتصبح أكثر ملائمة للنظام، آليات ناجحة في هذا الصدد، بل ومثمرة إلى حد بعيد (9).

ومن النماذج الطريفة والمثيرة للاهتمام في آن، من حيث إعادة تشكيل المفردات والمفاهيم، ما حدث منذ سنوات قليلة، من استبدال لشعار أقسام الشرطة المصرية (الشرطة في خدمة الشعب) بشعار آخر ذو دلالة بليغة، وهو (الشرطة والشعب في خدمة الوطن)..، وهي دلالة يندر أن يخطئ أحد فهمها، ففي حين كان واجب الشرطة كما نص الدستور، هو حماية وخدمة الشعب

(الدستور المصري لسنة 1971، مادة 184)، فقد هدف التغيير إلى إلغاء هذا المفهوم تماما، وإلى استبعاد الشعب من كونه مكونا أساسيا في الوطن، وكأنما يمثل الوطن كيانا مستقلا، تلزم حمايته، ربما من الشعب ذاته.

أدى هذا التغيير أيضا إلى إعطاء صلاحيات أكبر لجهاز الشرطة (في سبيل الحفاظ على الوطن)، كما أعطى مجالا أوسع للتجاوزات، والانتهاكات، إذ صار يرفع أمامه وفي وجه المدافعين عن حقوق المواطن رمزا أكثر قدسية، ألا وهو "الوطن".

وهكذا فإن تعذيب بعض الأفراد والتضحية بالبعض الآخر في سبيل رفعة ومجد "الوطن" لهو أمر مألوف، ولا غبار عليه، وهو ليس فقط سليم ومقبول، بل قد يحمده ويشجعه الكثيرون بحماس، دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة قليل من التفكير أو التساؤل، و لو للحظات، عن ماهية هذا "المجد" و عما يتألف منه "الوطن"، وعن كيفية قيام شخص ما بتهديده أو الانتقاص منه.

أما الإشارة الأكثر طرافة، فهي أن الجمع بين الشرطة والشعب ووضعهما في خدمة الوطن معا، يمكن ترجمته بطرق شتى، تشمل إجبار المواطنين على أن يصبحوا عملاء للنظام (مخبرين أو مرشدين) تحت دعوى التعاون في خدمة الوطن.

وعلى كل فقد جاء حكم المحكمة ليقضي بعدم شرعية تغيير الشعار القديم "الشرطة في خدمة الشعب"، و ليأمر بإعادته مرة أخرى، الأمر الذي لم تدعن له وزارة الداخلية حتى الآن.

وإذا كان استخدام التعذيب من قبل الأنظمة الاستبدادية هو سياسة متكررة ومتشابهة المبررات، وإذا كان النظام الناصري قد مارس التعذيب في وقت ما تحت مظلة الدفاع عن الثورة ضد معارضيها، وإذا كانت الصين قد مارست التعذيب تحت مظلة حماية منهجها الشيوعي من الانهيار على أيدي مناهضيه، وإذا كانت الولايات المتحدة تمارس التعذيب الآن تحت مظلة أخرى، ألا وهي حماية مواطنيها من خطر الإرهاب، فإن سؤالاً ملحا يطرح نفسه: " ماذا عن الأنظمة التي لا تملك هوية سياسية محددة، ولا منهجية واضحة تزود عنها (لا اشتراكية، ولا شيوعية، ولا دينية، ولا ديمقراطية) مثل النظام المصري الحالي، عن ماذا تدافع هذه الأنظمة، وماذا تحمي، وممن على وجه التحديد؟"

إن أنظمة كتلك تقع في حالة من الارتباك والتشوش تجاه تحديد "العدو" المفترض والذي تبغي توجيه ضرباتها إليه، ويصبح الالتباس في تحديد هوية النظام مؤديا للالتباس في تحديد هوية "العدو"، ومن هذا المنطلق، فإن عنف الدولة والتعذيب لا يقتصران على مجموعات محددة من المواطنين، لكنهما يطالان الجميع، حيث يتم تعذيب المنتمين للجماعات الدينية، وكذلك الشيوعيين، والاشتراكيين، والضعفاء والمهمشين، ومرتكبي الجرائم، والمشتبه فيهم، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والليبراليين، والمعترضين على الاعتداءات الأمريكية، كما يتم أيضا تعذيب هؤلاء الذين يناهضون التعذيب، وهو ما يخلق خليطا غير متجانس من الضحايا.

و ما يبدو جليا هنا أن مثل هذه الأنظمة، لا تدافع بالضرورة عن المثل أو المبادئ العليا لمنهجية تتبناها، لكنها وعلى النقيض، تدافع باستماتة عن بقاءها، وتخوض حربا شرسة للاحتفاظ بالنفوذ والقوة والسلطات المطلقة المفقدة للشرعية.

المضطلعون بالتعذيب

إن عدد الدراسات النفسية والسلوكية، التي تم إجراؤها على من زاولوا فعل التعذيب لهو عدد قليل للغاية، إذ ما قورن بعدد الدراسات التي تناولت الضحايا، والتي فسرت ما يترك التعذيب من آثار على أجسادهم وأرواحهم.

هذه الندرة في الأبحاث والدراسات الخاصة بمرتكبي التعذيب، لا توجد على المستوى المحلي فقط، بل أيضا على مستوى العالم أجمع، حيث يصعب أن يلجأ أحد القائمين بالتعذيب لطلب التقييم أو المساعدة النفسية من تلقاء ذاته، إلا في حال حدوث مشاكل قانونية، يمكن أن تمثل الاستشارة النفسية مهرا مناسباً منها.

وحتى حينما تتاح الفرصة لدراسة سلوك شخص متهم بالتعذيب، فهي تأتي للأسف بعد تجريمه أو تعرضه للمساءلة القانونية، وتوقيع العقاب عليه، الأمر الذي يجعل المعلومات التي يقدمها مرتكب التعذيب للمختص، مصبوغة بكل محاولات التبرير وبكل الآليات الدفاعية المتاحة، والتأكيدات المستميتة على أنه لا حيلة له فيما ارتكب، وأنه لا يملك سوى طاعة السلطة والأوامر الصادرة منها، أيا كانت (10).

وربما تكون الطاعة العمياء للرؤساء الأعلى مرتبة، محركا أساسيا لدى هؤلاء الذين يتلقون الأمر بتعذيب الضحية، ويقومون بتنفيذه مباشرة بأنفسهم وبأيديهم، حيث يمثلون الفئة الأقل شأنًا في منظومة التعذيب، والتي تعاني من فقر الموارد المادية والظروف المعيشية السيئة، وتملك احتياجا دفيئا للتنفيس عن القهر، والإحباطات المستمرة. لكن الأمر يختلف حتما بالنسبة لهؤلاء الذين يصدرن الأوامر ويكتفون بالمتابعة، حيث تتوافر عوامل عدة، إلى جانب الطاعة والامتثال لقواعد النظام وسياسته. وتلعب بعض الآليات الدفاعية النفسية، التي تتم في اللاوعي، دورا في إزكاء طاعة المكلفين بالتعذيب لرؤساءهم، من بين هذه الآليات الدفاعية، آلية "الإحلال"، وهي آلية دفاعية تعتمد على إخراج المشاعر والأحاسيس الموجودة تجاه شخص ما وإسباغها على آخر، هذا الشخص مسبب الانفعال تستحيل مواجهته، أما الآخر الذي يتلقى هذه المشاعر فهو الذي لا توجد خشية من رد فعله ويمكن الاطمئنان لإفراغ الشحنة الانفعالية فيه. تشعب هذه الآلية احتياجا أساسيا لدى القائمين بالتعذيب، حيث يتخلصون من بعض القهر والإهانة اللذين يمثلان مكونات رئيسية في معيشتهم، بتعذيب وإهانة الضحايا، الذين يمثلون دائما الطرف الأضعف في المعادلة.

و تؤكد إحدى التقارير التي صدرت عن المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب*، أن اختيار الأفراد الذين يقومون بمهمة التعذيب بأيديهم من وسط الشرائح الفقيرة والطبقات الدنيا، يأتي متعمدا وليس عن طريق الصدفة: "إن هؤلاء الذين يقومون

المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب في تقريرها السنوي، الصادر في شهر يوليو عام*

بمباشرة التعذيب بأيديهم، يأتون عادة من خلفيات فقيرة، كما أن لهم حظ قليل من التعليم الرسمي، ويمنح العديدون منهم مكافآت مادية ليقوموا بما يطلب منهم كعملاء للنظام أو الحكومة في أغراض التعذيب".

ولا يبدو أن الأمر يختلف كثيرا ما بين جهاز أمني وآخر سواء في السودان أو في غيرها من الدول التي تمارس التعذيب، فإن عدد الأفراد الأقل شأنًا الذين يباشرون عملية التعذيب بأيديهم مثل المخبرين وأمناء الشرطة، يفوق عدد الضباط وذوي المراتب الأعلى، لكن هذا لا ينفي بالطبع أن القائم بإصدار الأمر هو في أغلب الأحيان (إن لم يكن جميعها) ضابط من أفراد الشرطة، وأن العملية بأكملها تتم في حضوره وتحت إشرافه وتوجيهاته. وعلى كل حال، فإن المضطهدين بالتعذيب (كأعضاء في منظومة كاملة وليس كأفراد)، يمثلون جزءا من نظام منهجي، شامل (42)، يحمل قيما موحدة، أهمها استباحة حقوق المواطنين في سبيل البقاء في موقع النفوذ، وهم كأفراد يتميزون بكونهم أدوات طيعة، تدين بالولاء التام لهذا النظام، الذي يمددهم بالقوة، دون أدنى مساءلة أو اعتراض (29).

وبالإضافة للطاعة العمياء، فإن الكثيرين منهم يملكون ذلك الإيمان العميق بأنهم يخوضون معركة لها أهداف عليا، وأن ضحاياهم هم أعداء للشعب، والوطن، وللمثل والقيم الصحيحة، ولكل ما يعتقدون فيه بصدق، وتأسيسا على هذا، ينشأ التصور بأن هؤلاء الضحايا الذين يتعرضون للتعذيب، هم قطعا يستحقون المعاملة التي يلقونها، وأن واجب القائم على التعذيب هو خدمة

الوطن والشعب، بطاعة الأوامر وبالقضاء على المارقين (6).
وتعتبر رسائل أحد رؤساء جهاز المخابرات المصري السابقين
والذي أصبح عهده موصوما بجرائم التعذيب، مثالا دقيقا على قوة
هذا الاعتقاد، فقد أتى في نص إحدى الرسائل الموجهة لأفراد
أسرته الفقرة التالية: "للقد أخطأت خطأ جسيم في حقكم فاغفروا
لي لقد ضحيت بإسعادكم وراحتكم طوال العشرين سنة الماضية
في سبيل محاولاتي للعمل لأبناء هذا الوطن، لقد كانت العبارة
التي قلتها أثناء الملية وأنا بالبنج منذ ثلاث سنوات والتي عرفتها
من الأطباء وأظنكم تذكرونها هي أنني أعيش لأسعد الثلاثين
مليوننا ومستعد أضحي بحياتي من أجلهم" (21).

هكذا فإن بعضا ممن يمارسون التعذيب يظلون حتى النهاية على
قناعتهم التامة بصواب ما يفعلون، ومهما كانت النتائج والتبعات.

وكما أن القيام بتعذيب الآخر هو سلوك شاذ، ينفرد به البشر من
دون الكائنات الأخرى، فإن العوامل التي تستثير هذا السلوك
وتؤثر في مساره سواء بالسلب أو الإيجاب، هي كذلك عوامل
شاذة، ومغايرة لما هو متوقع.

وحتى إذا ما قورن فعل التعذيب وسلوك القائم به، بالسلوك
البشري أثناء الحروب، كمحاولة لإيجاد مستوى مقارب من
العنف، فإن سلوك القائم بالتعذيب يظل منفردا وغريبا.
ففي أثناء الحروب، ربما يصبح تجريد العدو من صفاته وماهيته
الإنسانية (كأن يعامل كحشرة توصف بالحقارة)، دافعا للمزيد من
الشراسة والعدوانية في المواجهة، لكن وجود شيء من التقارب

المعنوي ما بين الخاسر والمنتصر، ووجود اعتبارات إنسانية تنحي جانبا الخلافات والنزاعات، يثبط من هذه العدوانية والرغبة المحمومة في الإيذاء، بل وربما يخلق شيئا من التعاطف تجاه من لحقته الهزيمة، وهي قاعدة متعارف عليها.

على الجانب الآخر، نجد أن سلوك القائم بالتعذيب يمثل استثناءا بئسا وتعييس لهذه القاعدة الأولية التي تتسم بكونها نابعة من الفطرة، فإن عنفه الموجه للضحية لا يستثار فقط بتحقيقها وبوضعها في مرتبة متدنية (كالإشارة بكونها حيوان قذر ..)، بل يستثار كذلك، وعلى عكس السلوك الشائع أثناء الحروب، بوجود بعض التقارب المعنوي مع الضحية (11)، وأيضا بوجود شيء من المخالطة اللصيقة والتواصل المستمر فيما بين الطرفين، على مدار فترة الاحتجاز التي قد تمتد لسنوات.

ويبدو أن هذا التناسب الطردي ما بين ازدياد عنف القائم بالتعذيب، ونشوء تقارب معنوي بينه وبين ضحيته، هو نتيجة طبيعية للأحاسيس التي تكتنف الأول، فبمرور الوقت، وحدث شيء من التآلف بين الطرفين، يكتشف القائم بالتعذيب، أن ضحيته تختلف عن الصورة التي رسمها، وأنها تملك صفات إنسانية عادية، وأن المبالغة في تحقيق سلوكها، والتهويل من شأن ما ارتكبت، هو محض تزييف لما يلمسه بنفسه. من هنا يقع صراع داخلي بين ما يعتبر واجبا عليه (الاستمرار في التعذيب)، وبين ما بدأ يدركه. وبما أن التخلي عن عمله الوحيد، هو أمر

بعيد الحدث، لا يصبح أمامه سوى الانتقام من الطرف الأضعف الذي تسبب له في صراع غير مرغوب فيه، وكشف له عن دون قصد، أن عمله ربما لا يكون ذا أهداف سامية ورفيعة الشأن كما آمن دائما، وعن أن ثمة خديعة ما قد مورست عليه.

وهكذا كلما تأكد القائم بالتعذيب مما يتشكك فيه، وكلما ازداد تواصله مع الضحية، كلما ازداد عنفا تجاهها، ليس فقط بدافع الانتقام، ولكن رغبة في إسكاتها، وتكذيب ما يلح عليه، والعودة لما طالما آمن به واعتقد فيه.

التعذيب المجرد من الذنب

يمتلك كل فرد، آليات دفاعية متعددة يمكن استخدامها، دون وعي كامل، للتقليل من المعاناة ومن الإحساس بالذنب، أيا ما كان مصدرهما.

ولكي يحتفظ القائم بالتعذيب، بتوازن، ووحدة عالمه الخاص، بكل من شقيه، السياسي والأخلاقي، لابد من محاولة تكييف فكرة ممارسة التعذيب، لجعلها عملا صائبا، لا يقبل التشكيك. في هذا الصدد، قد يستخدم القائم بالتعذيب بعض الآليات الدفاعية البسيطة، مثل إنكار الفعل ذاته (لم يحدث، ليس هذا بتعذيب)، أو إنكار المسؤولية عنه (لابد من طاعة أوامر الرؤساء)، أو تجريد الضحية من صفتها الإنسانية، كالقول مجازا: (دول مش بني آدمين) بحيث لا يصبح تعذيبها مستكرا، أو أخيرا، تشيبي الضحية وتحقيرها باستخدام اللغة، كما سبقت

الإشارة، حيث تصبح "كلبا"، "مسخ ذو قدمين" و ما إلى ذلك من نعوت وأوصاف (3).

وتعتبر الآليات الدفاعية، التي تؤدي إلى إنكار الصورة الذاتية المكونة لدى الضحية عن نفسها، سواء بتحقيقها، أو بتشبيها وتحويلها جمادا، من أفسى الآليات وأعمقها تأثيرا، ذلك أنها تحطم الارتباط الذي يتكون مابين الشخص (الضحية)، وجسده ونفسه على مدار حياته.

ومن المؤسف أن هذه الآليات تجد لها طريقا ممهدا، أثناء الاحتجاز وعند بدء التعذيب، فإنه من السهل بمكان جعل الضحية التي لا حيلة لها، في حالة مزرية؛ قذرة، ملوثة بالدماء، ومفتقرة إلى أية مظهر من مظاهر الكرامة، كنتيجة مباشرة لعدم القدرة على المقاومة، حيث يمكن في هذا الوقت، اعتبارها في مرتبة أقل من المرتبة الإنسانية (42).

إن جميع آليات تجريد الضحية من صفتها الإنسانية، لتهدف في الواقع للإقلال من الصراع النفسي لدى القائم بالتعذيب، وهو ما يحدث عن طريق إنكار الهوية، فهي لدى المعذب: "آخر"، "ليست مثلي في شيء"، "ليست أخي أو جاري".

لغة خاصة:

إحدى الطرق المتبعة لتخفيف مواجهة القائم بالتعذيب، مع المعنى الحقيقي للفعل الذي يزاوله، هي استخدام رموز ذات دلالة خاصة، فيما يشبه استخدام شفرة ما.

يقوم المضطلعون بالتعذيب بوصف الأدوات، والأوضاع، والآليات المستخدمة في التعذيب، بلغة تتكون من مفردات خاصة، فيشير أحدهم للآخر على سبيل المثال بوصفه "دكتور" (27) ، كما توصف بعض أوضاع التعذيب في السودان بـ"الطيارة قامت"، وتوصف بعض الحركات الإجبارية العنيفة التي يرغم عليها الضحايا بـ"نطة الأرنب" (13).

الموقع الطبقي للضحية

قد يؤثر الوضع الاجتماعي للضحية، على شكل المعاملة التي تلقاها أثناء الاحتجاز، بالنظر إلى كم، ونوعية الإهانات الموجهة لها. ويمكن أن نفترض في معادلة منطقية، أنه كلما كانت الضحية تملك وضعاً طبقياً متميزاً، وكلما كانت تحظى باحترام المجتمع، كلما تضاعفت احتمالية التعرض للإهانة، وللتعذيب، في حين أنه كلما كانت الضحية، تنتمي إلى شرائح مهمشة، فقيرة، وكلما كانت تعاني من احتقار المجتمع لها أو لمهنتها، أو لموقعها في السلم الطبقي، كلما صار انتهاك حقوقها أمراً متوقفاً، بل ومسلم به.

و ليس من دلالة أبلغ على وجود هذه المعادلة، إلا تلك العبارة الصادمة: "إن الزنجي يستحق أن يضرب أولاً، ثم يسأل بعد ذلك عن اسمه". وهي عبارة وردت على لسان واحد من القيادات الأمنية الرفيعة، لمستمعيه من صغار الضباط (في محاضرة يبدو أنها كانت عن أساليب التعامل المتعارف عليها مع المحتجزين) أثناء ورشة تدريب، عقدت بفيينا في عام 1999 (4).

ورغم أن تلك المعادلة، التي تشير إلى ارتباط عكسي، ما بين قيمة ومركز الضحية من ناحية، وبين احتمالية التعدي عليها من ناحية أخرى، هي معادلة ذات وزن، إلا أنها تبقى غير ثابتة. وقد تنعكس تماما في مرات عديدة، حيث يجد القائم بالتعذيب نفسه مستقرا، ومندفعاً للإمعان في إهانة ضحية، يرى أنها تنتمي لطبقة، تعلق طبقة الاجتماعية بمسافة شاسعة، ويمكن تفسير هذا السلوك في سياق آلية دفاعية تسمى "الإسقاط"، وهي إحدى الآليات الدفاعية النفسية التي تمكن الشخص من التغلب على مشاعر السلبية تجاه نفسه، حيث يسقطها على شخص آخر ويصفه بها.

وتعتبر حالة الطبيب المصري الذي تعرض للإهانة من أحد أفراد الشرطة في كمين مروري، نموذجا دالا على ما سبق، وقد جاء في نص شهادة الطبيب لبعض زملاءه ما يلي: "عند وصول سيارتي إلى جواره أمرني بالتوقف وسألني بتشتغل إيه؟ أجبتة دكتور. وهنا حدث شيء غريب، حيث أدخل رأسه من نافذة السيارة وصرخ في أذني تماما بصوت مرعب: يا عم الدكتور! ثم بادرنى بسيل من السباب وقام بلكمي مرتين وبصق في وجهي وسب الدين للأطباء كلهم واصفا إياهم بأوسخ ناس في معاملتهم ثم أخذ يركل باب السيارة بمنتهى العنف". ويبدو هنا أن ثمة إحساس شخصي بعدم الجدارة، وبأن الآخر (الطبيب) يتمتع بدرجة أعلى من التقدير والاحترام، قد خرج بشكل تلقائي وتم إسقاطه على الضحية ونعتها به، بصورة عدوانية لا تخلو من مبالغة.

"نحن" و "هم"

قد تستباح ممارسة التعذيب، ليس فقط على أساس التقسيم العرقي أو الطبقي، بل وأيضا استنادا على أسس أخرى، أكثر شمولاً وتبسيطاً.

وبشيء من التجاوز، يمكن تصنيف جميع الأفراد في خانتيْن اثنتيْن: إما "مع" أو "ضد".

يتوحد هنا القائم بالتعذيب مع النظام، ومن ثم فإنه يعتبر أن من يصل إليه من الضحايا هو، بشكل أو بآخر ليس موالياً للنظام، أي أنه ليس "معنا" و إذن فهو بالكلمة العامية "علينا"، وكل من هو "علينا" يستحق العقاب.

وبالنسبة للقائم بالتعذيب فإن هذه الـ "علينا" يمكن أن تتسع لتشمل أية طبقة من الطبقات الاجتماعية، وأية مجموعة لها منهجيات واتجاهات خاصة أو مختلفة، لا تدين بالولاء الواضح الصريح للنظام.

العملية النفسية، القابعة خلف هذا الميل السلوكي في التصرف، تنقسم إلى ثلاث مكونات أساسية؛ يأتي في المرتبة الأولى ذلك الجنوح البشري الغريزي، الذي يأنس فيه الشخص لتقسيم جميع الأفراد من حوله، ما بين "نحن" وتمثل المجموعة التي ينتمي إليها و "هم" وتمثل أي مجموعة أخرى. وتصبح المجموعة الأولى هي مجموعة "الموالون"، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة "المضادون" أو "المجموعة الخارجة" ..

ويأتي في المرتبة الثانية فور الانتهاء من عملية التقسيم، عملية "الحط والتحجير" من شأن الـ "مضادون" أو "المجموعة الخارجة"، ثم تسفيه أية قيمة قد يمثلونها في المجتمع. هذه المرحلة تؤدي مباشرة إلى تفرقة عملية مجحفة بين مجموعتي "الموالون" و"المضادون" على جميع المستويات، خاصة في المجازاة، سواء بالإثابة أو بالعقاب (46).

ثم تأتي ثالثا عملية "الإيذاء" كنتيجة تسلسلية وطبيعية للمرحلتين السابقتين، إذ يمثل الحط من شأن وقيمة أعضاء "المجموعة الخارجة" أو "المضادون"، سببا ومبررا كافيا لإيذاءهم بل، وربما يتعدى كونه مبرر، ليصبح صناعا ومولدا أساسيا للرغبة في الإيذاء والامتهان(42).

صورة القائم بالتعذيب

من المدهش بمكان، أنه رغم الصورة المرسومة في عقول أغلبنا عن القائم بالتعذيب، ورغم تخيلنا له كوحش مخيف، إلا أن محاولة تمييزه عن أي شخص آخر، أثناء مقابلة عادية، لا يبدو سهلا أو حتى ممكنا.

وبغض النظر عن كل الأمنيات التي نتنابنا، ورغبتنا الملحة العميقة، في اعتبار القائم بالتعذيب، شخص مختلف، له شخصية مريضة تحمل في داخلها بذرة شر متأصلة، وسمات سادية لا تخفى على أحد، بالإضافة إلى نسبة ذكاء منخفضة، ورغم رغبتنا أيضا في اعتبار أنه من الهين التعرف عليه، وكشفه، ومن ثم العمل على تحجيم أفعاله المدمرة، فإن كل ما سبق يبدو علميا

محض خيال، حيث لا يتم الأمر بهذه الصورة على الإطلاق (17)، بل إن أي شخص يبدو عاديا بيننا، يمكن أن يصبح، أو أن يكون فعليا، ضالعا في التعذيب.

وبالرغم من أن هرمان، وهو أحد الباحثين في هذا المجال، يصف القائمين بالتعذيب كأفراد سلطويين، يكتنفهم الغموض، ويمتلكون ذوات متضخمة، بل ولديهم شعور زائد بالعظمة في بعض الأحيان، إلا أنه يعود ليشير إلى أن السمّة الأكثر تكرارا وثباتا بينهم، والتي يأتي ذكرها دائما في شهادات الضحايا وملاحظات علماء النفس، هي أنهم يبدوون أشخاصا طبيعيين تماما، بل إن المفاهيم الأساسية المتداولة، التي يقوم عليها علم النفس المرضي، تظهر فشلا في تعريفهم وتمييزهم، وحتى في فهمهم (19).

تلك الملاحظة الغريبة التي تنفي وجود أي انحرافات أو سمات نفسية مميزة للقائم بالتعذيب، هي في رأي هرمان، الأكثر إثارة للتشوش والارتباك لدى الجميع، فهي تضع أمامنا إشكالية عدم القدرة على التعرف عليه، وبناءا عليها يظل هناك جزءا كبيرا غامضا فيما يتعلق به.

ليس إذن القائمون بالتعذيب هم بالضرورة سعداء أو تعساء، منقادين أو متسلطين (29)، وليسوا كذلك منطويين أو منبسطين، صارمين أو متساهلين. باختصار، لا يوجد طابع خاص لديهم، وهو ما يعود بنا مرة أخرى إلى كونهم يظهرون طبيعيين تماما.

و يؤكد هرمان على ملاحظته بعرض نموذج لشخص يدعى أدولف إيخمان، وجهت له تهمة بارتكاب عدد من الجرائم البشعة ضد الإنسانية، هذا الشخص تم تقييمه من قبل 6 من الأطباء النفسيين تقييما متأنيا للوقوف على حالته النفسية، و عما إذا كان يعاني من علة ما، وقد أصدر الأطباء الستة جميعهم قرارا نهائيا أكيدا لا تتخلله شكوك، ولا يكتنفه تردد، بأن أدولف إيخمان هو "شخص طبيعي تماما".

المشكلة الحقيقية في حالة إيخمان ليست فردية، وليست في كونه استثناء، بل هي تتعلق بوجود عدد كبير جدا من الأشخاص مثله، الكثيرون منهم ليسوا منحرفين، فاسدين، أو ساديين، وقد كانوا، ولا يزالوا أشخاصا طبيعيين بشكل قادر على إثارة الخوف والرعب.

واتساقا مع طبيعتهم الظاهرية، فإن القائمين بالتعذيب يملكون حساسية خاصة تجاه الحقائق التي تتعلق بالقوة وبالمعايير التي يقوم عليها المجتمع. وعلى هذا فإنهم نادرا ما يتورطون في مصاعب قانونية، إذ يتحنبون المواقف التي يمكن غض النظر فيها عن السلوك الاستبدادي العنيف الصادر عنهم، بل وربما أيضا تلك، التي يحوز فيها هذا السلوك بعضا من الإعجاب.

نموذج آخر للطبيعية الظاهرية يبدو متمثلا في بعض كبار أفراد الداخلية المصرية الذين مارسوا التعذيب بأيديهم، واتهموا في قضايا رفعها ضحاياهم من السياسيين، هؤلاء الأفراد يظهرون في وسائل الإعلام الرسمية في صورة طبيعية كاملة، ويتحدثون في نوات تناقش حقوق الإنسان وينفون وجود تعذيب منهجي

بثقة وصدق، يصعب معهما تصور أن هؤلاء الأشخاص قد مارسوا التعذيب يوماً بمحض إرادتهم وبذات أيديهم.

محاولة لتفسير طبيعية القائم بالتعذيب (مفهوم الذات الأخرى)

في عام 1986 قام أحد الباحثين بإدخال مفهوم جديد يسمى "التثني" في محاولة لتفسير هذا التمايز الملحوظ ، بين الشكل الطبيعي الذي يظهر عليه الشخص الضالع في التعذيب، وبين تصرفه البشع تجاه الضحية (26).
و يطرح هذا المفهوم فكرة انبثاق ذات أخرى مستقلة عن شخصية القائم بالتعذيب، وتعمل هذه الذات على تمكينه من التعاطي مع التناقض الرهيب بين سلوكه ومظهره أثناء عملية التعذيب، وسلوكه ومظهره في مختلف جوانب الحياة العادية.
وقد يفسر هذا المفهوم "التثني" المظهر والسلوك الطبيعي للقائم بالتعذيب خلال ممارسته للحياة العادية، إلا أن الكيفية التي تتكون بها الذات الأخرى تظل مجهولة، كما يظل توقيت ظهورها، وعلاقته بالضغوط التي يتعرض لها القائم بالتعذيب وبسمات شخصيته، وقدرته على التكيف، أمراً غير محسوم.
كذلك تظل فاعلية الذات الأخرى، وقدرتها على حماية القائم بالتعذيب من الآثار النفسية اللاحقة محل بحث ودراسة.

الاختيار / التدريب

ربما يكون من المهم، فهم الطريقة التي يتم بها اختيار المكلفين بالتعذيب، ومعرفة من الذي يختارهم، ولأي طبقات أو شرائح اجتماعية ينتمون، وما هي نوعية التدريب الذي يتلقونه.

اختيار القائمين بالتعذيب

توجد بعض الخصائص المحددة، التي يتم بناءا عليها اختيار المكلفين بالتعذيب مثل؛ درجة ولاءهم للنظام، الثقة العمياء التي يبديونها تجاهه، وفي بعض الأحيان قد تضاف خاصية أخرى، يتم الاختيار على أساسها ألا وهي، طبيعة المنهجية التي يؤمنون بها (17).

وربما لا يلعب العامل الأخير دورا كبيرا أو ذو أهمية لدى أفراد محاطين بالجهل والامية، كما هو الحال لدينا، وقد لا تشكل المنهجية أو المذهب السياسي الذي تنتمي إليه الضحية (إذ كان التعذيب لغرض سياسي) أي فارق بالنسبة إلى المكلف بتعذيبها، إلا في بعض الحالات التي تختلط فيها المعتقدات الدينية بالمعتقدات السياسية في فكره.

أما في البلدان التي تسلك وجهة سياسية واضحة، ويعمل النظام فيها على التخلص من المعارضين لوجهته، فإن اختيار المكلفين بالتعذيب، يعتمد في الأساس على انتماءهم القوي إلى منهجيته، أو عداؤهم البالغ لأصحاب المنهجيات المختلفة من المعارضين. ووقت أن كان النظام اليوناني متحفزا للقضاء على الشيوعيين، كان اختيار القائمين بالتعذيب يتوجه دائما إلى أبناء العائلات التي

تعرف بعدائها الشديد للشبوعية، بالإضافة لهؤلاء الذين يظهرون طاعة قوية للسلطة.

أما العوامل الأخرى التي يتم عن طريقها انتقاء القائمين (المكلفين) بالتعذيب، فتشمل المكونات، والخصائص الثقافية والاجتماعية، التي تولد لدى الشخص الرغبة الخالصة في الإيذاء، وتشمل كذلك الإحساس السلبي بقيمة الإنسان، التقسيم الصارم للأشخاص ما بين أصدقاء وأعداء، الحط من قيمة وشأن مجموعات أو شرائح معينة، بالإضافة لبعض المفاهيم الذاتية والمبادئ، التي تعطي أولوية للدفاع عن الذات ولتعظيمها وإعلاءها، كما أن بعض الأشخاص الذين يمتلكون شخصيات متسلطة، يكونون أكثر طواعية للتدريب على التعذيب (42)، وهكذا فإن البعض قد ينضمون بإرادتهم، أو يتم اختيارهم للقيام بالتعذيب، فقط بسبب النزعات المتسلطة الموجودة لديهم بالفطرة.

وقد أثبتت إحدى الدراسات التي تمت في الخمسينات من القرن العشرين، والتي قام بها مجموعة من الباحثين (1)، أن هؤلاء الأفراد ذوي الشخصيات المتسلطة، والذين يتسمون بتفضيلهم للأنظمة المتراتبية أو ذات التسلسل الهرمي، وبالرغبة في الاستجابة، وفي تقديم الطاعة والولاء لسلطة أعلى، والذين يتسمون أيضا باهتمامهم بالخضوع للرؤساء، وكذلك هؤلاء المولعون بجلب المتعة عن طريق ممارسة النفوذ على المجموعات أو الطبقات الأقل شأنا في المجتمع، هؤلاء الأفراد، أثبت البحث أنهم يكونون أكثر عرضة لاعتناق المنهجيات الفاشية

وانتهاج العدوانية تجاه المعارضين أو ما تشير إليه بـ"المجموعة الخارجة".

تدريب المضطّلعين بالتعذيب

ربما يجد البعض أن القيام بتعذيب الآخر هو عمل بسيط، وربما تستمتع به قلة أو ندرة من البشر، لكن الأمر يختلف بالنسبة لأغلب الأشخاص، بحيث يصبح تعذيب آخر، حتى وإن كان يصب في مصلحتهم الخاصة، أو في مصلحة الجماعة التي ينتمون إليها، هو عمل مستحيل، وتتكئف استحالته في غياب التحضير النفسي المتقن، الذي يسبق المضي قدما في الأمر (42).

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف يمكن تدريب الأشخاص، كي يصبحوا مستعدين للقيام بعملية التعذيب؟؟ تكشف دراسات عديدة في مجال علم النفس الاجتماعي، كيف يرتكب الأشخاص يوميا أفعالا لا يسبقها أي نوع من التفكير، بناء على القوة التي يكتسبها الموقف من كونه يحدث تدريجيا، خطوة تلو الأخرى (41)، لكن ارتكاب التعذيب بشكل منتظم، لا يبدو مماثلا تماما لتلك الأفعال عشوائية الحدوث، وبرغم ذلك فإن بعض التقنيات والآليات المشابهة لهذا التدرج الذي يكسب الموقف القوة التي يتطلبها، قد ثبت وقوفها وراء المجازر التي يرتكبها بعض الأشخاص وكذلك وراء ممارسة فعل التعذيب.

تعتبر التقنية التي تجعل الشخص على شفة ارتكاب الفعل، والتي تضع قدمه على أعتاب المضي فيه، من التقنيات التقليدية، والهامة، التي تستخدم في تدريب الأفراد المختارين بعناية، وقد تم تطبيقها في وقت ما على المنضمين للشرطة الحربية باليونان، في إطار الإعداد لمزاولة التعذيب، متى طلب منهم ذلك (17). وتعتمد هذه التقنية على الخطوات التالية:

مرحلة التدريب المبدئي

◆ القيام بطقوس بدنية خاصة، تتميز بكونها ضارية العنف.

◆ القسم بالولاء لرموز السلطة.

مرحلة الإقلال من الحساسية تجاه التعذيب

◆ في هذه المرحلة ينبغي على المتدربين تحمل التعذيب

والتعاطي معه، ويقومون بالصراخ بمفردات وأناشيد

تدور حول القتل والعنف.

مرحلة محو الحساسية المنظم وتقديم النموذج

1. يتم تعريض المتدربين تدريجيا للتعامل مع المحتجزين،

كأن يقوموا بتقديم الطعام لهم، ثم بشاهدون قيام

المحتجزين منهم بمزاولة التعذيب، وتتم مكافأتهم على

ذلك بحيث يقترن الفعل بالإثابة، وفي الخطوة اللاحقة

يشاركون في المجموعات التي تقوم بضرب

المحتجزين، وربما يضطعون بمهمة الضرب بمفردهم

في بعض المرات.

و في كل هذه الخطوات التدريبية، فإن الحط والتحقيق من قيمة
وشأن الضحية، هو جزء ثابت لا يخضع لأي تغيير، و يبدأ حال
تحديد "المجموعة الخارجة" أو "العدو" المرتقب (42).

وعلى كل حال، فإن هذا الحط من شأن الضحية، إلى جانب
الطاعة التامة والعمياء للسلطة، لا يمثلان عوامل كافية، لخلق
وصقل الشخص الذي سيكلف بالتعذيب، بل إن هناك عاملا
أساسيا لا يمكن إغفاله، ألا وهو الاقتناع والإيمان التام بالفعل
وأهدافه.

ذلك الاقتناع، الذي يلغي أية بادرة للتردد لدى القائم بالتعذيب في
مواجهة ضحيته، يمكن إيجاده وتأصيله، عن طريق التربية
المنهجية، وتشمل تلقين الشخص بعض المبادئ الهامة كجزء من
التدريب (24).

و يرى أحد الباحثين أن هناك مرحلة ينضم فيها للمتدربين
القدامى، أعضاء جدد، لا يعرفون تحديدا ما هم متواجدون من
أجله، ولا يتوقع منهم القادة سوى إظهار الولاء التام، والقيام
بالواجب المنتظر تجاه "الوطن" (17).

في هذه المرحلة، يخضع الأعضاء الجدد للتأقلم على العنف
المبالغ فيه ضد الزملاء، ويتسم هذا العنف بالتذبذب، ويكونه
فجائي، متطرف، وغير قابل للتفسير.

كذلك يتسم العقاب أثناء التدريب بالعنف الغير مبرر: "لا يوجد
سبب، لا يوجد منطق، إنه ضغط شديد ولا بد أن تطيع" (17).

وتختلف مدة التدريب من مكان لآخر، ففي اليونان إبان الحكم الديكتاتوري لم تكن المدة المطلوبة تزيد على 3 أشهر، بينما تراوحت في بعض دول أمريكا اللاتينية، كالبرازيل ما بين شهرين إلى سنتين، أما في بعض الأنظمة التي تتسم بدرجة عالية من التنشوش والتخفي وعدم المصادقية وإنكار الحقائق، كالنظام القائم في مصر، فلا نعرف على وجه التحديد ما يستغرقه تدريب المخبر أو أمين الشرطة أو حتى الضابط على القيام بتعذيب المواطنين. كما لا نعرف نوعية التدريب الذي يتلقونه، وربما لا يكون منظما ودقيق كالموصوف سابقه، لكن الاحتمال الأرجح، أنه يتم عن طريق "الملاحظة والتجربة الذاتية".

ولا يشكل التدريب العملي عائقا كبيرا، في الدول المختلفة، ذات الأنظمة الاستبدادية، فقد ذكر واحد من تقارير لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بأورجواي، أن إحدى كليات الشرطة، الموجودة بمونتفيديو، قد قامت بتنظيم "دروس عملية في التعذيب".

حضر هذه الدروس ضباطا من السلفادور، جواتيمالا، كوستاريكا، وباراجواي.

وقد كان الطلاب في هذه الدروس، يمارسون دورا في تعذيب المعتقلين. أما من أين أتى هؤلاء المعتقلون في دورة تدريبية، فإن أحدا لم يشغل نفسه بهذا السؤال سوى لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان التي كشفت أن هؤلاء المعتقلين يتم جلبهم خصيصا لهذا الغرض من أماكن الاحتجاز، وأنه حين يفقد أحدهم وعيه أثناء التعذيب، فإن طبيبا خاصا ذو رتبة بإحدى المؤسسات الأمنية،

يعمل على إفاقتة، حتى يمكن تعذيبه مرة أخرى، وبالتالي لا تتوقف الدروس العملية (34).

وبشكل عام فإن بحث طرق وأماكن التدريب على التعذيب لدى الأنظمة التي تمارسه بغزارة ودون حدود، بحيث يتعرض المواطنون فيها لانتهاكات يومية قد لا يكون أمرا عسيرا، إذ يمثل التعذيب فيها قاعدة وليس استثناء، ويمكن مصادفته في اعتداءات أفراد الشرطة على المواطنين في الطرقات، بل وفي المنازل أيضا.

هل يمكن تحويل أي شخص إلى "قائم بالتعذيب"؟

ربما تكون الإجابة عن هذا السؤال صادمة إلى درجة ما، فإن أغلب الدراسات والأراء تشير بالإيجاب إلى فرضية أن أي مننا، يمكن أن يصبح مشاركا في عملية تعذيب آخر (29). وعلى كل، فإن هذه الفرضية غير مطلقة، وبالرغم من أن هناك أغلبية عظمى من الأفراد يمكن قيادتها لتعذيب آخرين، إلا أن هذا يتطلب بالضرورة، درجات من الضغط، والإجبار، والتعرض لتهديد السلطة.

وتتفاوت شدة الضغوط المطلوبة، كما يختلف مردودها، تبعا لاختلاف الظروف المعيشية، والخلفيات الثقافية للأشخاص المراد التأثير عليهم، كما تلعب الدوافع والنزعات الفردية دورا هاما سواء في الاندماج السريع، أو الإذعان القهري، أو الرفض القاطع، للانخراط في منظومة التعذيب.

هذا وتضاف إلى جانب الضغوط الشديدة، محاولات مدروسة للترغيب، كالعود المتكررة بالإثابة، والمكافأة، والإغراء بامتلاك القوة والنفوذ.

وعموما فإن كل تلك العوامل، بدءا من التهديد ووصولاً للإغراءات المتعددة، غالبا ما تحظى بالفشل الذريع، وتصبح غير ذات قيمة، إزاء محاولة التأثير على الأشخاص ذوي الهويات المستقلة والمبادئ، والمثل العليا الصارمة (42).

التبعات اللاحقة

تقع على المضطلعين بالتعذيب، ضغوط عنيفة لا يمكن إنكارها، حال انخراطهم في مزاولة الفعل، وهي تهدف في العادة، لضمان عدم الانشقاق على المنظومة، والاستمرار في العمل بشكل مرض.

تتكون هذه الضغوط من شق معنوي مثل (الولاء الذي يدينون به للنظام، والروابط النفسية التي تقيدهم إليه، وإلى زملاء المجموعة التي ينتمون لها، والإحساس بالتواجد في مركز قوة)، وشق مادي مثل (الإثابة أو المكافأة التي يحصلون عليها مقابل إجابة العمل، واحتمال فقدان الامتيازات المادية التي ينعمون بها والتي يتحصلون عليها باستغلال نفوذهم، ليس هذا فقط بل وأيضا العقاب الشديد الذي قد يوقع عليهم عند محاولة المقاومة أو حتى الاعتراض).

بالإضافة للضغوط السابقة، فإن هؤلاء الأشخاص، المضطلعين
بالتعذيب، قد يتعرضون في وقت متأخر للإحساس بالغدر
وبالنكران.

فحينما ينتهي كل شيء، وينهار النظام من داخله، وتجيء لحظة
المحاسبة، التي يتحملون فيها على الأرجح الجزء الأكبر من
المسئولية، يضمحل الشعور السابق بالنجاح، ويحل محله ذلك
الشعور المتزايد بأنهم قد قدموا من أنفسهم الكثير، وأن هذا
الفيض من العطاء الذي بذلوه لمصلحة الوطن المقترضة، أو لأي
سبب متصور، لم يقابل أبدا بما يستحق، وبأن قادتهم ورؤساءهم
قد خذلوه، وكذلك فعل المجتمع الذي اعتقدوا أنهم يعملون من
أجله، وأن تضحياتهم ومعاناتهم قد قوبلت بالجحود الشديد، وعليه
فإنهم يصبحون ممثلين بالمرارة والأسى (42).

ويبدو أنه، بعيدا عن الطبيعية الظاهرية التي أشرنا إليها من قبل
(كون القائمين بالتعذيب يبدون أشخاصا عاديين أو طبيعيين
ظاهريا)، فإن التبعات النفسية التي تظهر لديهم كنتيجة مباشرة
ومنطقية لنوعية العمل الذي يقومون به، هي تبعات جادة، لا
يمكن النظر إليها باستخفاف، حتى وإن لم تكن مسجلة بقدر واسع
الانتشار.

و يذكر أحد العاملين بالمجال النفسي نموذجا هاما (45)، يوضح
أن بعض الآثار النفسية التي تلحق بالضحية، قد تلحق أيضا
بالشخص المكلف بتعذيبها. ففي إحدى جلسات الاستماع (التي

اشتركت فيها منظمة العفو الدولية، مع لجان "الحقيقة والصفح"
المنعقدة بجنوب إفريقيا)، برزت مفاجأة غريبة، فقد واجه جفري
بنزاين (وهو عضو سابق بوحدة استخبارات الكشف عن
الإرهابيين) إحدى ضحاياه التي سألته عن رأيه في طبيعة
الإنسان الذي يستخدم طريقة "الحقبة المبللة" ضد إنسان آخر،
(وهي إحدى طرق التعذيب الذي اعتاد استخدامها جفري) ، وعن
رأيه فيمن يقف ليستمع إلى صرخات وحشرات الضحية التي
توشك على الموت..

وقد أجاب جفري حين ذاك بما نصه "أنا جفري بنزاين، قد
سألت نفسي هذا السؤال تباعاً، حتى أنني متطوعاً - وليس بهين أن
أذكر هذا أمام محكمة ممتلئة بأناس يعلمون الآن هويتي -
استشرت طبيياً نفسياً، كي أحصل على تقييم لحالتي".
أما المفاجأة الأساسية فقد كانت في تقييم الطبيب، فقد سجل أن هذا
الشخص يعاني من "اضطراب كرب ما بعد الصدمة"، وهو
اضطراب نفسي شديد، وأنه يمتلك ما يمكن وصفه بـ"ذاكرة
متشعبة" أو "ذات أنفاق"، تسمح له بصد الجوانب الغير سارة
لمواقف معينة، كي يتمكن من التأقلم معها (45).

وربما لا نعرف سوى بعد وقت طويل، حين يأتي دور المحاسبة،
إن كان أحد من أفراد الشرطة، أو مباحث أمن الدولة، الضالعين
في التعذيب، والمنتمين لأنظمة استبدادية أخرى لازالت مستمرة
ولم تسقط بعد، ربما لا نعرف، إن كان قد امتلك من البصيرة
والجراءة ما دفعه لاستشارة طبيب نفسي ذات يوم أم لا، لكن

المؤكد أن هناك أناسا لم يحتملوا الاستمرار، وفضلوا الابتعاد عن تلك المنظومة التدميرية، برغم التحرشات والتهديدات المستمرة من قبل الأجهزة الأمنية التي كانوا ينتمون إليها في وقت سابق. وإذا لم يستطع القائم بالتعذيب الابتعاد في الوقت المناسب، والنجاة من التأثيرات الحياتية المدمرة، التي يفرضها عليه العمل اليومي، فقد يمتد الأمر ويتطور، ليصبح هذا العمل جزءا من السلوك الاعتيادي، لا يمكن وضع حدود له، حيث يقوم الشخص باستكمال مهمته، بغض النظر عن المكان، أو الزمان، أو الضحية. وقد قام أحد ممارسي التعذيب بالفعل، بتقييد زوجته وأطفاله، وتعذيبهم دون سبب واضح (14)، سوى أن هذا هو ما اعتاد فعله مع ضحاياه.

هذه التأثيرات والتبعات النفسية، التي تلحق بالقائم بالتعذيب، تختلف في شدتها، وفي احتمالية حدوثها، من فرد لآخر، تبعا لتركيبة الشخصية. وقد تظهر بحدة في حال خضوع القائم بالتعذيب لتدريب يشوبه النقصان، أو حينما يكون قد قطع شوطا طويلا ومتصلا من التدمير الكامل لجميع الأشياء (42). ومن أكثر التجارب والدراسات إثارة للاهتمام، تلك التجربة التي أجراها زيمباردو وزملاءه في عام 1975، والتي هدفت إلى معرفة تأثير اتخاذ كل من، دور "الحارس"، ودور "المسجون" على أشخاص طبيعيين خلال أيام قليلة، كما هدفت لدراسة مدى التغيير الذي يمكن أن تحدثه هذه التجربة في سلوك الأفراد المشاركين. لم تكن فكرة التجربة هي الأكثر إثارة

للاهتمام بل كانت النتيجة، فقد أضطر زيمباردو لإنهاء التجربة مبكرا عما هو مقرر لها، بسبب الخلل الشديد الذي أحدثته في سلوك المشاركين فيها، وهو ما ألقى مزيدا من الضوء حول التبعات النفسية التي تصيب الضحية والتي تصيب كذلك القائم بالتعذيب (8).

على كل، ففي أغلب الأحوال لا يشكل الهرب من هذا الموقف (أي تعذيب الآخرين)، عملا مستحيل، فحتى في المراحل المتأخرة، تمكن بعض الأشخاص من الخروج من الحصار، والابتزاز المفروض عليهم، بطرق شتى، كادعاء ضعف البنية، وتدهور الصحة العامة، وما شابه. وأحيانا ما يتم الاستغناء عن القائمين بالتعذيب، بناء على عدم كفاءتهم، وهو الأمر الذي ربما يعتمد إعلانه وإظهاره بوضوح، هؤلاء الذين لم يعودوا قادرين على الاستمرار (42) ، (26).

أهداف التعذيب

"ليس مجرد انتزاع الاعتراف بارتكاب الخيانة، لكنه، لا بد وأن تقوم الضحية بإذلال نفسها، عبر الصرخات وعبر الخضوع كحيوان-آدمي. وفي أعين الجميع، وفي نظرتها الى ذاتها، لا تكون فقط قد استسلمت تحت وطأة التعذيب، وأجبرت على البوح، بل تكون أيضا قد حملت وصمة أبدية، بأنها أقل قيمة وشأننا من كونها إنسان". (جون بول سارتر) (34)

يبدو أن أهدافا مثل الحصول على اعتراف، معلومات، أو حتى مثل استخدام التعذيب كإجراء وقائي، أو كعقوبة، لا تمثل الأهداف الوحيدة للنظام الذي ينتهج التعذيب، وفي مختلف أنحاء العالم، يعتبر العديد من الدارسين للفعل، ولمراحل تطوره، أن الأهداف السابقة الذكر، لم تعد أهدافا أساسية، وأن الأغراض الحقيقية الكامنة وراء ممارسة التعذيب، هي تحطيم الأشخاص الأقوياء، وتدمير هوياتهم، وجعل الأفراد الأصحاء المتفاعلين والمحركين للمجتمع، ضعفاء غير صالحين لممارسة أدوارهم، بل ومحملين بالآم التعذيب المزمدة (40).

ويشير الدارسون أيضا إلى أنه، حينما يؤخذ السياسيون أو الصحفيون أو قيادات الاتحادات (الطلابية أو العمالية على سبيل المثال)، أو حتى المعلمون، إلى أقسام الشرطة، وإلى السجون، كي يتم كسر إرادتهم بالتعذيب، فإن التخلص منهم لا يصبح هو الهدف الأساسي، بل يتم الإبقاء على حياتهم عمدا، ليعاد إرسالهم إلى المجتمع مرة أخرى، وهم يعانون من كل آثار التعذيب النفسية والجسدية، في رسالة واضحة المضمون، ترمي إلى إصابة الآخرين بالخوف الشديد من التعرض لذات المحنة، وبالتالي فإن أحدا لا يجروء على الفعل.

هذه الرؤية على قناتها هي تحديدا ما جاء في شهادة أحد السجناء الأتراك السابقين، إذ يقول حسيني "لقد قاموا بتعديبي لأنهم أرادوا الحصول على المعلومات، وأيضا لأنهم أرادوا أن يكسروني، بحيث يرى الآخرون ما يحدث، حينما يعارض المرء الحكومة". (38)

وقد وصف أحد الدارسين(7) التعذيب السياسي بأنه فعل ذو دلالة عدوانية تجاه المجتمع، وليس ضد فرد بعينه، وإنما يتم استخدام الضحية كوسيلة للإعلان عنه فقط، حيث لا تتفصل الصورة الذاتية لهذه الضحية، عن الصورة الذاتية للمجتمع في أغلب الثقافات.

وبالرغم من أن التعذيب وسيلة فعالة لعزل الشخص عن الحياة الاجتماعية، وحرمانه من التواصل مع الآخرين، عن طريق تدمير الجسد والروح معا، فإن ثمة غرض آخر أكثر بعدا وعمقا، ألا وهو، كسر إرادة وكرامة المجتمع بأكمله (20)، (2)، وهكذا، يكون التعذيب رسالة إلى المجتمع بأسره، وليس إلى الضحية وحدها،

وعموما فإن الأسباب التي يمارس من أجلها التعذيب في الأنظمة التي تعاني ارتباكا كالنظام القائم في مصر، تتنوع تنوعا كبيرا، فبالإضافة لتحطيم هؤلاء القادرين على معارضة النظام، وعلى العمل الشعبي وتكوين قواعد واسعة، كما يحدث مع الأفراد المنتمين لجماعة دينية كجماعة الإخوان المسلمين، نجد أسبابا أخرى، لا علاقة لها بالانتماءات السياسية على الإطلاق، يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، أن يجد الضباط أنفسهم مدفوعين تجاه إثبات مدى نجاحهم أمام الرؤساء والقيادات الأعلى شأنًا، وأن يصبح شاغلهم الرئيسي هو تجنب الشعور بالفضيلة إذ ما وصفهم أحد الزملاء بالضعف، كما يلعب انعدام أو قلة الكفاءة في التحري والبدائية في جمع المعلومات دورا له ثقله في تفشي

اللجوء للتعذيب، فحين تتواجد قضايا معلقة ينبغي تقديم حل لها، يصبح التعذيب الحل الأسهل للحصول على متهم واعتراف. وربما يؤدي التعذيب للحصول على أكثر من متهم، ليس عن إدانة حقيقية، وإنما طمعا في النجاة من وطأة القهر والإهانة. كذلك قد يمارس التعذيب ك محاولة لفرض النفوذ، وبسط الوصاية على مناطق كاملة، لا يجرؤ فيها مواطن على ممارسة أي حق دون إذن مسبق من الضابط المسئول. كما يتم توظيف التعذيب أيضا لخدمة أغراض شخصية بحتة، تدخل في إطارها، المجاملات، الخصومات، وأحيانا الأثر لعدم إبداء الطاعة والولاء.

هذه الأسباب التي تتباين تباينا شديدا، هي في الواقع مجرد انعكاس للفوضى والعشوائية التي تكتنف المجتمع بأكمله، وربما يمثل اللجوء للتعذيب بدافع أهداف شخصية، سلوكا متخبطا لشريحة من المجتمع وضععتها الظروف في محل نفوذ وقوة، لكن المؤكد أن النظام الذي يحمي هذه الشريحة ويغذي سلوكها، ليس متخبطا ولا عشوائي تجاه هذا الفعل تحديدا، بل يبدو أن هذا السلوك قد صادف هوى لديه، وتواكب مع أهدافه التي تتعدى التخلص من المعارضة النخبوية إلى التخلص من أي صوت يجرؤ على الارتفاع.

إن الخوف الذي ينتاب النظام هنا ليس مرتبطا إلى حد كبير بما يستطيع عمله المعارضون السياسيون، بل بجموع الناس التي طحنتها الأزمات الاقتصادية المتتالية، وأصابها المناخ الفاسد بإحباط ويأس مزمنين، ولكي يضمن النظام الاستمرار في ظل

هذه الظروف، فإن قمع الجميع (وليس قمع النخبة السياسية فقط) هو الحل الذي يلجأ له، وهو لذلك يدرك تماما ضرورة أن يحتفظ بسمعته القديمة، وأن يعلن على أرض الواقع أن بطشه وسطوته لا حدود لهما، وأن عدم ممارسة دور سياسي لا يعفي المواطن المصري من التعرض للقهر والتعذيب، فهما حاضران حال أن تصدر منه أية بادرة تخالف ما هو سائد ومستقر.

وتؤكد إحدى العلامات في مجال تأهيل ضحايا التعذيب (15)، أن تلك هي الكيفية التي تخلق بها الأنظمة الاستبدادية الخوف والخضوع في الشعوب. حيث لا يقتصر التعذيب على المعتقلين السياسيين أو سجناء الرأي، بل هو يمتد ليشمل الأشخاص الضعفاء المنتمين إلى الطبقات الفقيرة، وهؤلاء المسجونين في قضايا جنائية، وغيرها، كما يطال في أحيان كثيرة المشتبه فيهم، ودون أي أدلة تدينهم (12)، وهكذا تتم السيطرة على المجتمع بالإرهاب و التهديد لسنوات طويلة (15).

التقنية

"سوف تصبح أجوف سنعتصرك حتى الفراغ، وبعد ذلك ينبغي ان نملك بذواتنا". جورج أورويل (32)

إن الأمر في التعذيب ليس مجرد إحداث ألم، بل هو انتهاك ،
اقتحام، تملك، وقد يصل في النهاية إلى التحكم الكامل. يتغلغل
القائم به، في جسد وروح الضحية، عنوة ودون سؤال.
وربما يكون الوصف الأبلغ للتشابك الذي يحدث بين القائم
بالتعذيب وضحيته، هو ذلك الوصف الذي تم نقله عن طبيب
تعرض لمعاناة التعذيب، على ضوء اتهامه بالتأمر على اليزابيث
الأولى ملكة إنجلترا (44)، وقد لخص ما حدث له في تلك الجملة
القصيرة "إن الفكرة التي تنشأ في عقل القائم بالتعذيب، تصبح
كلمة على لسان الضحية"

هذا التلخيص القاسي، قد يرى بشكل دقيق، في حالات المعتقلين
السياسيين، حيث يهدف التعذيب إلى استبدال مبادئهم، وأراءهم،
ومعتقداتهم المختلفة المعارضة، بأخرى موالية للنظام.
ويالوصول بالضحية لحافة الانهيار، وتجميد إرادتها، وتحويلها
من الطبيعة الإنسانية إلى مجرد شيء، غير صالح سوى لأن
يكون هدفاً للتعذيب، فإن الشخص الوحيد الذي يصبح قادراً على
الفعل، هو القائم بالتعذيب، والسلطة التي يمثلها، ويعمل باسمها.

ويمكن القول بأن التقنيات المستخدمة، لتمكين شخص من استعباد
آخر، وإرساء وتفعيل تحكمه فيه، هي تقنيات ثابتة إلى حد كبير،
وتعتمد على إفقاد الضحية القوة والقدرة على التواصل مع

المحيط الخارجي، وعلى إحداث صدمات نفسية متكررة ومنظمة
(19).

وتصمم طرق التحكم النفسي، بما يكفل لها بث الرعب،
والاستسلام، وتحطيم إحساس الضحية بالذات، في علاقتها مع
الآخرين. تشمل هذه الطرق التهديد بالموت والإيذاء الضاري،
كذلك تهديد الأشخاص ذوي الصلات الحميمة والشديدة القرب من
الضحية، كالأبناء، والزوج، أو الزوجة، والوالدين، وهي
تهديدات تعادل (إن لم تفق) في تأثيرها، تلك الموجهة للضحية
ذاتها.

ويتفاقم خوف الضحية بتعرضها لنوبات هياجية، غير منسقة أو
متوقعة، من العنف الشديد، بالإضافة للنزوات التي يتم فيها فرض
قواعد جديدة. ويبدو أن عنصر عدم التوقع، وعدم الاتساق، هما
العاملان الأساسيان، اللذان يؤديان لمضاعفة خوف الضحية،
وليس عامل الإساءة الجسدية.

وعبر هذه التقنيات، تفتنع الضحية بأن القائم بتعذيبها، يتمتع
بالحصانة الكاملة، وأن المقاومة غير مجدية على الإطلاق، بل
وأنها محض عبث، وبالتالي، فإن البقاء على قيد الحياة يعتمد على
الفوز بصفحه، وغفرانه، عبر المطاوعة والانصياع التامين،
ويحدث هذا تحولا مثير لدى الضحية، إذ يتولد لديها شعور
بالامتنان تجاه القائم بتعذيبها، بسبب السماح لها بالبقاء على قيد
الحياة، وهو الشعور الذي ينتظره القائم بالتعذيب ويشعر حياله
بالافتتان والتدله.

طريقة أخرى من طرق السيطرة على، والتحكم في الضحية،
تعتمد على تحطيم الشعور بالاستقلالية، حيث يوضع جسد
الضحية ووظائفه الحيوية، تحت الملاحظة الدعوية من القائم
بالتعذيب، وتتعرض الضحية للإحساس بالخجل والإهانة،
والنشوش، والارتباك، عن طريق التلاعب المستمر بجميع
التفاصيل الدقيقة والخاصة بمفردات حياتها اليومية، مثل الخلود
لنوم، وتناول الطعام، وحتى قضاء الحاجة (19).

ويقدم جورج أورويل توصيفا مذهلا، في روايته "1984"، لما
يراد للضحية أن تمر به على المستويين، العقلي والروحي، حيث
يستطرد الصوت الذي يمثل النظام الشمولي في الرواية "نحن لا
نسعد بالطاعة السلبية، ولا حتى بالخضوع والإذعان المذل. في
النهاية، وحين تخضع لنا، فلا بد وأن يكون هذا بإرادتك الخاصة
الحررة. نحن لا نحطم المارق لأنه يقاومنا، بل كلما استمر في
المقاومة، فإننا لا نحطمه أبدا.. نحن نقوم بتحويله، نقبض على
عقله الباطن ونعيد تشكيله، نحرق جميع الشرور والأوهام
خارجه..، نأتي به إلى ناحيتنا وفي صفنا، ليس ظاهريا بل بكامل
تعاطفه، قلبا وروح." (32).

الرابطة الرضوية

تعتبر الرابطة الناشئة عن الصدمة أو "الرابطة الرضية"، إحدى التبعات، التي تصبغ علاقة الضحية بالقائم على تعذيبها، في وقت ما.

وهي تمثل نشوء شكل من أشكال الترابط أو التواصل العاطفي بين الطرفين، حيث تحاول الضحية استبدال الروابط المفقودة أثناء الاحتجاز، مع الأقارب والأصدقاء، والمجتمع، باستحداث رابطة أخرى مع المسؤول عنها والقائم على تعذيبها. ويرى البعض أن احتياج الضحية الملح، للإبقاء على أي صورة من صور الارتباط بآخرين، يسهم بفعالية في انفصالها عن التجربة الصادمة (تجربة الاعتقال والتعذيب)، وإنكارها (6). تبدأ الضحية في تنظيم حياتها، حول الإبقاء على رابطة ما، مع معتقليها، واسترضاءهم، كي توفر لذاتها حدا من الأمان، وأيضاً كي تتجنب فقدان الأمل السريع، واليأس من إمكانية وجود من يوفر لها الحماية.

وقد تتطور الرابطة الرضية، لتؤلف مجموعة من الروابط الشعورية القوية، فكما نرى في رائعة أرويل "1984"، فقد وصل ونستون سميث (الضحية)، في مرحلة ما، إلى الدرجة التي صار فيها محباً للقائم على تعذيبه، كما صار عالمه الشعوري خاضعاً لهيمنته تماماً (31).

ثنائية (المقاومة – الإحباط)

إن ثنائية المقاومة – الإحباط، تمثل وجهاً آخر لعلاقة الضحية بمعذبها، حيث ينتج عن استمرار مقاومة الضحية، إحباط حاد

لدى القائم بتعذيبها. وتميل الضحية هنا، إلى إظهار بعض السيطرة أو القدرة على التحكم في الأحداث التي تمر بها وتوجيهها بقدر الاستطاعة، وهو ما يتحقق لها بافتعال نوبات متكرره من العصيان المتعمد للقواعد (حتى وإن تلاها عقاب صارم)، أو بمداراة أي أثر للمحنة الشديدة التي تمر بها أثناء عملية التعذيب.

وتمثل هذه المقاومة الآتية من جانب الضحية، وسيلة فعالة لإصابة القائم على التعذيب، بإحباط حقيقي. وقد تفسر لنا أيضا، الفعاليات التي ينشأ من خلالها ثأر شخصي لدى المعذب، تجاه بعض السجناء دون الآخرين. إذ أنه حينما تكون الضحية قوية بما يكفي لإفشال القائم بالتعذيب في تحطيمها، وكسر شوكتها، فإنها تسبب له حرجا كبيرا وفقدانا للهيبة التي يتمتع بها، سواء وسط أقرانه وزملاءه في العمل، أو أمام الرؤساء، مما يؤدي بالتبعية إلى الشعور بالحنق والرغبة في الانتقام من هذه الضحية. و يبدو ان هذه الفعاليات تقدم لنا تفسيراً لحدوث وفيات عرضية أثناء التعذيب، حينما لا يكون القضاء على الضحية أمراً مقرراً، لكن استفزاز القائم على التعذيب يؤدي لفقدانه السيطرة على العنف الذي يستخدمه وإلى القضاء على الضحية (6).

الخوف

من المثير للاهتمام، وجود احتمالية لأن يشعر القائم بالتعذيب بالخوف في بعض المواقف، خاصة تلك التي يواجه فيها ضحية لا تستسلم، ولا تتنازل أبداً عن مبادئها، وأفكارها، ومفاهيمها.

يشرح أحد الباحثين (3) هذه النقطة تحديدا حيث يذكر أن القائم على التعذيب يبحث دوما عما يؤكد على معتقداته، ومبادئه الخاصة، وأيضا على ما يوطد كفاءة تصرفاته في كلمات الضحية وانفعالاتها، فإذا لم تخضع روح الضحية مع خضوع جسدها، ينتاب القائم بالتعذيب إحساسا بالهزيمة، ويصبح مدحورا، وينتابه الخوف، مع كل نوبة تعذيب جديدة يقوم بها. وكثيرا ما انتهت محاولات لما يسمى بـ(غسيل مخ) الضحية بالفشل الكامل، بالإضافة لإصابة المعذب بغضب وحنق شديدين، لكن الارتباك الذي يصيبه جراء هذا الفشل، يظل الأكبر، والأعمق تأثيرا.

ودون محاولة للتبسيط المخل، فإن تقنيات التعذيب تنقسم إلى نوعين رئيسيين:

1. تقنيات تهدف لإضعاف الضحية، ولخلق حالة من الإرهاق والتعب الشديدين، بالإضافة للخوف والضغط الغير محتمل. تلك التقنيات، تهدف أيضا إلى إيصال الضحية لنقطة، تفقد عندها أي أمل أو اعتقاد باحتمالية تغيير الموقف للأفضل، وينتج عن هذا تحطيم في الآليات الدفاعية النفسية والحيوية لدى الضحية.
2. تقنيات شرخ وتفطيت الشخصية، وتهدف لخلق حالة من الصراع الداخلي مصحوبة بألم تدميري مبرح، وإحساس بالخجل والذنب، وفقدان احترام الذاتي، والشعور بالتناقض، وتشوه صورة الذات المكونة لدى

الضحية عن نفسها، باعتبارها كائن متكامل واحد، له وجود مستقل.

وتستنزف هذه التقنية منابع النفسية الداخلية التي قد تساعد أية شخص على مواجهة الخطر والتهديد الخارجي (28).

ويوجد فيما يلي تقسيم آخر، يتكون من ثلاث تقنيات رئيسية للتعذيب (7):

1. **اللايقين**، وفيه يتم الاحتفاظ بالمحتجزين في حالة معلقة ومستمرة من التوتر، باستخدام التهديدات المتفاوتة الشدة، وتغيير القواعد المتعارف عليها، بالإضافة لتغيير البيئة المحيطة والحراس، وأيضا المحققين والمستجوبين. الأمر الذي يجعل التأقلم ومحاولة إيجاد آليات للتكيف مع الموقف، في غاية الصعوبة. ونتيجة لعدم وجود أية ثوابت، يصبح الجسد في حالة مستمرة من التنبه والتيقظ، مبالغ فيها، ويستجيب بعنف لأي مؤثر خارجي مهما كان ضئيلا. وتصل الضحية في هذه المرحلة (ما بين الحاجة للبقاء متحفزة، وما بين الاحتياج الشديد للراحة) لأقصى درجات الإنهاك.
2. **الإهانة**، كثيرا ما يتم إجبار السجناء على ارتكاب أفعال مهينة تنافي معتقداتهم، كأن تنزع عنهم ثيابهم، وكأن يمنعون من الحفاظ على نظافتهم الشخصية. وفي

بعض الأوقات يجبرون على خوض تجارب تصل فيها درجة الإهانة إلى مراحل متطرفة، كالإجبار على تناول الفضلات الإنسانية أو الحيوانية من يول و براز، أو على ممارسة أفعال جنسية كالعادة السرية. هنا يصبح الجسد محل صراع عنيف تشعر معه الضحية بأنها لم تعد تحمل الماهية الإنسانية، كما تصبح صورتها الذاتية مشوهة.

3. الابتزاز الجسدي والنفسي المتطرف، هنا

يتعرض السجناء لطيف لا نهائي من الاستنزاف والابتزاز المادي، تصل إلى تدمير أجزاء كاملة من أجسادهم، واستخدام الصدمات الكهربائية على مناطق حساسة منها، كما يجبرون على الإنصات لتعذيب آخرين أو حتى مشاهدتهم. ويضعف التعذيب الضاري الفرد، ويصيبه بالتخبط والارتباك، وقد يفقد في بعض الحالات إلى تصدع الهوية الكامل. وربما يصل الضعف بالضحية، إلى الحد الذي تفشل عنده في الاستمرار دون مساعدة، وتصبح معتمدة كلية، في قضاء شؤونها، على زميل من ضمن المحتجزين الآخرين، أو حتى على القائم بالتعذيب ذاته. وبالنسبة لهؤلاء الذين قاربت هوياتهم على التصدع والانهيار، فإن المعطيات الموجودة والمغروسة مسبقا في اللاوعي، تتحطم لتحل محلها أخرى جديدة، تشمل

القائم بالتعذيب. وأثناء تلك العملية، فإن الجسد يصبح
مرة أخرى، محل صراع، ما بين المقاومة والاستسلام.

الجمهور غير المشارك في الحدث (جمهور الشهود)

إن سلوك الجمهور المتواجد مكانيا وزمنيا في موقع الحدث، دون
مشاركة، بحيث يصبح شاهدا ومعلقا على وقائع وانتهاكات
عديدة، لا تمسه مباشرة، لكنها تمس الآخر، لهو سلوك جدير
بالتأمل والبحث.

وربما لا يشكل الدور السلبي الذي يكتفي فيه الجمهور بالمشاهدة
من بعيد، ودون أي مشاركة فعلية، العقبة الوحيدة أمام محاولات
الوقوف ضد ممارسة التعذيب. بل إن العقبة الأساسية، تبدو ماثلة
في ثقافة المجتمع الذي يتشكل من هذا الجمهور، ونمط التفكير
السائد الذي يحتويه، وهو النمط الذي يمثل في واقع الأمر عاملا
بالغ الأهمية في توطيد ممارسة التعذيب وتنظيمها، ومنهجة
ممارسته داخل الأنظمة.

العالم الصائب

يميل أناس عديدون لازدراء الضحية، والتحقير من شأنها، فور
أن يشهدوا تعرضها للإهانة والانتهاك النفسي أو الجسدي.
هذا الميل التلقائي لدى الأشخاص، ينتج عن اعتبار الضحية
مسئولة بشكل أو بآخر عن المعاملة التي تلقاها، وعن المصير

الذي قد تنتهي إليه (25). هذه المسؤولية التي يحملها المجتمع للضحية قد لاتعدو كونها اعتناق بعض الأفكار والمعتقدات، وفي عرف الكثيرين فإن الضحية تستحق المعاقبة جراء مخالفتها لما هو متفق عليه ضمنيا، ومن الطبيعي أن تدفع ثمنا ما .

هذا النوع من التفكير الذي يتسم بشيء من الأحادية، وإقصاء الآخر (المختلف)، يفترض أنه لا عقاب أو إيداء دون وجود جرم فعلي يسبق هذا العقاب ويستوجبه، وأن نوع وشدة الجرم لا يمثلان فارقا هاما، فإذا صار العقاب واقعا، فإن الجرم المناسب موجود بالضرورة، وهو نمط الفكري، ينفي ببساطة أية مسؤولية عن القائم بالتعذيب، فالخطأ دائما هو خطأ الطرف (المفعول به)، كما أن هذا النمط أيضا يكفي صاحبه مشقة وعناء التفكير في إمكانية تعرض شخص ما للإيداء، دون أن يرتكب ما يدعو للإيداء، كما أنه لا يتوقف كثيرا أمام حقيقة أن التعذيب لا يمكن قبوله كنوع من العقوبات أيا ما كان الجرم.

ويعرف هذا النوع من التفكير بـ "أطروحة العالم الصائب" حيث يفترض أن لكل رد فعل، فعل مكافئ في سياق لا يحيد عن العدل. ومن المثير حقا أن هذا التسفيه، الازدراء، والتحقير من قيمة وقدر الضحية، لا يحدث عن قناعة حقيقية في أغلب الأحيان، بل إنه يبدأ في الظهور على السطح، عندما تستمر معاناة الضحية، وإهانتها، وانتهاكها، دون أي بادرة للتوقف، ودون أن يملك جمهور الشهود القدرة على التدخل والإنقاذ.

هنا تحديدا تلعب فكرة أو أطروحة "العالم الصائب - العادل" دورا هاما، يتوفر عن طريقه الحل الأمثل للصراع الداخلي لدى

جمهور الشهود الغير مشارك في الحدث، والعاجز عن الفعل، فبتسفيه الضحية وتشويهها، والحط من شأنها، لا يصبح أحدا من ضمن هذا الجمهور مطالبا بالتدخل لإنقاذها، أو بالعمل على إنهاء معاناتها المستمرة.

و يمنح هذا النوع من التفكير، إحساسا بالأمن والاطمئنان لجمهور الشهود، إذ لن يصبح أحدهم ضحية لمثل هذه الظروف العشوائية القاسية، طالما يسير على ما يفترض أنه "الطريق القويم" (42).

إن رؤية العالم في إطار من الصواب والعدل المطلقين تختلف من شخص لآخر، ويبدو أن هؤلاء الذين لديهم اعتقاد أقوى في أطروحة "العالم الصائب" حيث الثواب والعقاب المقاسين بدقة، يمتلكون في ذات الوقت، ميلا أكبر للتسفيه والحط من قيمة الأشخاص المنتمين لشرائح فقيرة، والذين يتمتعون بنصيب أقل من المميزات (36).

اضمحلال الحساسية

نتيجة لتكرار الحدث، فإن نوعا من اضمحلال الحساسية ينشأ تجاهه، ويتنامى شيئا فشيء حتى لا يعود الحدث مؤرقا أو ذا بال (42).

وعندما يصبح التعذيب شائعا في مختلف الأنحاء، تقل حساسية الأفراد تجاهه، وهو ما يؤدي تدريجيا إلى التغاضي عن الموقف، ثم إلى قبوله وإجازته، بل وقد يصل الأمر في النهاية، لاستحسان فكرة التعذيب، والتشجيع على ارتكابها في بعض المواقع.

ربما تبدأ خطوات الاعتياد وضمحلل الحساسية، بشعور ملح لدى جمهور الشهود بضرورة الاستجابة للموقف المؤلم الذي يجري (تعذيب آخر)، لكنه ولأسباب عديدة (الخوف في معظم الأحيان) لا يستطيع أحدهم التصرف. ولكي يتم حل هذا الصراع النفسي، وتجنب عواقبه الوخيمة، فإن هؤلاء المشاهدين (جمهور الشهود) يقعون أنفسهم بأن الضحية تستحق هذا المصير الذي تلقاه، بناء على اختيارها الشخصي، والذي تم بمحض إرادتها. هذا التصرف تجاه الموقف، غالبا ما ينجح في إزاحة الضغط النفسي الشديد، الناشئ عن الصراع الداخلي لدى الأغلبية. وحين يتكرر الحدث، تتخذ آلية ضمحلل الحساسية مكانها تدريجيا، ولا تصبح هناك حاجة لافتعال المبررات أو للاجتهد في اختلاق أسباب تكفل عدم التدخل دون الشعور بالذنب.

وأخيرا....

إن جميع التبريرات والادعاءات السالف ذكرها، والتي تحاول إضفاء المشروعية على استخدام التعذيب لا يمكن قبولها، ليس لسطحيتها أو لعدم كفايتها، بل لأنه لا يوجد ما يبرر أو يسمح أو يعطي الحق لأي شخص في تعذيب آخر على الإطلاق . ويرى أحد الباحثين في العلوم السياسية (35) أنه كلما وجد العنف المنظم في قلب نظام سياسي، وكلما أصبح الاعتراض على هذا النظام بمثابة خطأ يستدعي العقوبة، فإن شيئا من الاستسلام

وانهيار الثقة يحدث لدى الأفراد، وهو رد فعل يشبه ذلك الذي تتركه المواقف الصادمة، إذ ينبع من الفشل والشعور بالعجز. وعموما فإنه يبدو أن الديمقراطية وأدبيات حقوق الإنسان لم تمثل أبدا لبنة أساسية في بناء النظم السياسية الاستبدادية، كذلك النظام القائم في مصر، وبعض الدول الأخرى، بل على العكس من ذلك فقد حلت هذه الأدبيات في مرتبة أخيرة، بعيدا عن الأولويات الموضوعية، وكان من الممكن ألا تظهر على الإطلاق لولا وجود مناوشات مستمرة يقودها بعض النشطاء، وتفاعلات وضغوط متنوعة تقوم بها القوى السياسية في بعض الأحيان .

و ربما تكون الرغبة الملحة في إسكات أي صوت أو حتى في إسكات هؤلاء الذين لا يملكون صوتا مؤشرا قويا على هشاشة وضعف مثل هذه النظم، فهي تستشعر عدم القدرة على اللجوء للمنطق في التعامل مع العناصر والمعطيات المختلفة التي تطرح نفسها، وهي عوضا عن انتهاج المنطق وإفساح المجال لعملية ديمقراطية حقيقية، تختار أن تنتشر "الخوف" لمجرد "الخوف" بعنف ممنهج، لتقي نفسها من أي تمرد أو عصيان محتمل.

وفي المقابل فإن عدم وجود هيكل واضح مستقل، لا يرتبط بأشخاص بعينهم، إلى جانب الافتقار إلى نظام حقيقي يخضع للمساءلة والمحاسبة، يسبب ارتباكا حول ما ينبغي أو ما لا ينبغي للمرء عمله ليتجنب الوقوع ضحية للتخبط والعشوائية.

النتيجة أو المحصلة النهائية كما يبدو هي ظهور الأفراد
الخاضعين لمثل تلك الأنظمة بشكل مغرق في السلبية والاستكانة
لمن يرصد المشهد من الخارج.

وعلى كل فإن اللجوء إلى التعذيب، يبرز فشل النظام وعدم قدرته
على القيادة دون اللجوء للعنف الضاري، من جهة أخرى فإنه
يكرس عدم شرعية وعدم ثبات الأنظمة التي تمارسه، على الأقل
في تلك العلاقة مع "الشعب" الذي تقوم بتعذيب أفراده (18).
و ربما يكون متوقعا أنه أينما تلجأ دولة لاستخدام العنف بشكل
واسع وأينما تزداد معدلات التعذيب، فإن النظام القائم يكون على
وشك التصدع والانهيار، حيث يمثل التعذيب نموذجا استثنائيا
وحيا، للاحتياج القهري إلى السيطرة على العلاقة ما بين
"المواطنين" و "الدولة".

مراجع

1. Adorno, T.W.; Frenkel-Brunswik,E.; Levinson D.J. and Sanford, R.N. (1950). The authoritarian personality. New York: Harper.
2. Alexandra, E.; Magda, P.; Oana, B.E. (2004). Some aspects regarding torture as a punishment tool. In: *voices against torture*. Vol.11, pp.8.
3. Allodi, F. (1999). The body in political violence: the phenomenology of torture: In: *Torture*, vol.9, No.4.
4. Amnesty International, (2000a). Take a step to stamp out torture. Amnesty international publications. London. ACT 40/13/00.
5. Atkinson, R.L.; Atkinson, R.C.; Smith, E.E.; Bem, D.J.; Nolen-Hoeksema, S. (2000). Stress psychopathology and therapy. In Hilgard's: Introduction to psychology. Pp 485-523.
6. Basoglu, M. and Mineka, S. (1993). The role of incontrollable and unpredictable stress in Post

Traumatic Stress Responses in torture survivors.
In: Basoglu, M. (ed.). Torture and its
consequences: current treatment approaches.
Cambridge University Press. pp. 184-225.

7. Callaghan, K. (1996). Torture – the body in conflict. The role of movement psychotherapy (chapter 12). In: Liebman, M. (ed.). Arts approaches to conflict. Pp.249-272. Jessica Kingsley publishers, London and Bristol, Pennsylvania.
8. Carson, R.C.; Butcher, J.N.; Coleman, J.C. (1988). Abnormal psychology and modern life (8th edition), Chapter IV. pp.130. Scott, Foresman and Company. Boston.
9. Clapham, C. (1985). Third world politics: an introduction. Chapter three, Third world state. Croom Helm press, London and Sydney.
10. Dicks, H.V. (1972). Licensed mass murder: a sociopsychological study of some SS killers. New York: basic books.

11. Doerr-Zegers, O.; Hartmsnn, L.; Lira, E. and Weinstein, E. (1992). Torture: psychiatric sequel and phenomenology. *Psychiatry*, vol.55.
12. El Nadeem Center for psychological management and rehabilitation of victims of violence, (2003a). Torture in Egypt, facts and testimonies.
13. El Nadeem Center for psychological management and rehabilitation of victims of violence, (2003b). Torture in Sudan.
14. Fanon, F. (1968). *The wretched of the earth*. New York: Crove Press.
15. Genefke, I. (1995). Torture in the world today. Lecture presented in Cape Town, South Africa. Pp. 1-17.
16. Genefke, I. (1997). Quoted from: Sorrig, K. Brutal torture is practiced systematically allover the world. *Victims of Torture; a series of articles from the Danish newspaper Berlingske tidende on torture and the rehabilitation activities of RCT and IRCT*. Translated by: Henriksen, D and Curtis, I.

published by the international rehabilitation
council for torture victims (IRCT).

17. Gibson, J. T., and Haritos-Fatouros, M. (1986).
The education of a torturer. *Psychology Today*, 20,
50-58.
18. Hajjar, L. (1999). Sovereign bodies, sovereign
states: torture and the nation. IRCT documentation
center. [http://humanities.Uchicago.edu/cis/torture/
abstracts/LisaHajjar.html](http://humanities.Uchicago.edu/cis/torture/abstracts/LisaHajjar.html).
19. Herman, J.L. (1992). Trauma and recovery. New
York. Basic Books.
20. Iacpino, V. (1998). Treatment of survivors of
political torture: commentary. *Journal of
Ambulatory Care Management*, 21(2).
21. Kamal, s (2007). Al Dostour, vol. 99
22. Kelman, H.C. (1994). Politics of pain: torturers
and their masters. In: Crelinsten, R.D. and Leiden,
A.P. (eds). *Torture* vol. 4, no.1, pp.38.

23. Kooijmans, P.H. (1994). Politics of pain: torturers and their masters. In: Crelinsten, R.D. and Leiden, A.P. (eds). Torture. Vol.4, no.1.
24. Kren, G.M. and Rappoport, L. (1980). The holocaust and the crisis of human behaviour. New York: Holmes and Meier.
25. Lerner, M. (1980). The belief in a just world: a fundamental delusion. New York: Plenum Press
26. Lifton, R.J. (1986). The nazi doctors: medical killing and the psychology of genocide. New York: Basic Books.
27. Lippman, M. (1982). Torture and the torturer: an overview of the findings. Paper presented at the meeting of the international society for political psychology, Washington DC.
28. Mansour, A. (nd.). Post traumatic stress disorder. Unpublished manuscript. Personal communication.
29. Marcussen, H., (1999). Psychological focus on torturers. Torture, vol.9, no.2.

30. Maritain, J. (1966). *Man and the state*. University of Chicago Press: Phoenix Books.
31. Marzouky, M. (1998). Torture eradication in the Arab world. In: Manna', H. (ed.). *Physical and mental integrity - Torture in the Arab world in the twentieth century*.
32. Orwell, G. (1985). *Nineteen Eighty Four*. Penguin Books.
33. Peters, E. (1985). *Torture*. New York: Basil Blackwell.
34. Plachta, L.R. (1989). Torture and health care professionals. *March/ New York state Journal of Medicine*. pp. 143-148.
35. Rapheal, B. (1996). Social reintegration and political action. In: Giller jr, E.L. and Weisaeth, L. (eds). *Post-traumatic stress disorder*. Bailliere's Clinical Psychiatry.
36. Rubin, Z. and Peplau, L.A. (1975). Who believes in a just world?. *Journal of social issues*, 31, 65-89.

37. Shengold, L. (1989). *Soul Murder*. New Haven: Yale University Press.
38. Sorrig, K. (1997a). The torturers still give him nightmares. In: victims of torture, a series of articles from the Danish newspaper *Berlingske tidende* on torture and the rehabilitation activities of RCT and IRCT. Translated by: Henriksen, D and Curtis, I. Published by the international rehabilitation council for torture victims (IRCT).
39. Sorrig, K. (1997b). Torture consolidates power. In: victims of torture, a series of articles from the Danish newspaper *Berlingske tidende* on torture and the rehabilitation activities of RCT and IRCT. Translated by: Henriksen, D and Curtis, I. Published by the international rehabilitation council for torture victims (IRCT).
40. Sorrig, K. (1997d). A Life in Endless Pain. In: victims of torture; a series of articles from the Danish newspaper *Berlingske tidende* on torture and the rehabilitation activities of RCT and IRCT. Translated by: Henriksen, D and Curtis, I.

Published by the international rehabilitation
council for torture victims (IRCT).

41. Staub, E. (1989b). *The roots of evil: The origins of genocide and other group violence*. New York: Cambridge University Press.
42. Staub, E. (1990). The psychology and culture of torture and torturers. In P. Seudfeld, (Ed) *torture and psychology*. New York: Hemisphere publishing corporation. Pp.49-76.
43. Stover, E. and Nightingale, E.O. (Eds.) (1985). *The breaking of minds and bodies: torture, psychiatric abuse and the health profession*. New York: Freeman.
44. Strachey, L. (1952). Quoted in: Allodi, F. (1999). *The body in political violence: the phenomenology of torture*. *Torture*. Vol.9, No.4, pp.100-105
45. Strudsholm, J. (1999). Portrait of a torturer. In: *Torture*. vol.9, no.2, pp. 54-56.

46. Tajfel, H. (1982). Social psychology of intergroup relations. *Annual Review of Psychology*, 33, 1-39.
47. Wiseman, H.V. (1971). Political systems: some sociological approaches. Chapter IV. London, Routledge and Kegan Paul.